



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية الحقوق
قسم الحقوق



مطبوعة في مقياس:

الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية

محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق تخصص قانون خاص

من إعداد: د. لاکلي نادية

أستاذة محاضرة قسم "أ"

السنة الجامعية: 2025-2026

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

مقدّمة:

تعد مادة الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية القضائية من أهم فروع القانون التجاري لما لها دور محوري في تنظيم الحياة الاقتصادية وضمان استقرار المعاملات التجارية، إذ تمثل الأوراق التجارية أداة قانونية فعالة لتسهيل التداول المالي باعتبارها قائمة على عنصري السرعة والائتمان، مما يساهم بشكل كبير في تنشيط الحركة التجارية.

في المقابل، قد يواجه التاجر خلال مسيرته التجارية مخاطر مالية تؤدي إلى توقفه عن دفع ديونه المستحقة ويطبّق عليه في هذه الحالة نظام الإفلاس أو التسوية القضائية نتيجة مساسه بخاصية الائتمان في المعاملات التجارية، حماية لمصلح الدائنين الذين تعاملوا معه بكل ثقة.

ومن هذا المنطلق، تتكامل هذه المادة من خلال معالجة جانبين متلازمين في القانون التجاري: جانب وقائي يتمثل في تنظيم وسائل الوفاء والائتمان عبر الأوراق التجارية، وجانب علاجي يتمثل في معالجة الصعوبات المالية التي قد يواجهها التاجر.

وعليه فإن هذه المادة تكتسي أهمية بالغة لفهم التوازن الذي يسعى المشرّع إلى تحقيقه بين حماية الائتمان في المعاملات التجارية من جهة، وحماية المدين ودائنيه على حد سواء من جهة أخرى.

وسيتّم التعرّيج من خلال هذه المحاضرات الأوراق التجارية من جهة والإفلاس والتسوية من جهة أخرى وفق برنامج التكوين الوزاري، إذ يتناول

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

المحور الأول الأوراق التجارية مع التفصيل في الأحكام القانونية المطبقة على
مختلف أنواع هذه الأوراق، بينما نتطرق في المحور الثاني إلى الإفلاس
والتسوية القضائية من خلال التعرف على الجوانب القانونية الخاصة بهذا
النظام.

وعليه، سيتم اتباع الخطة التالية:

الفصل الأول: الأوراق التجارية

المبحث الأول: الأوراق التجارية ذات الحق النقدي

المطلب الأول: السفتجة

المطلب الثاني: الشيك والسند لأمر

المبحث الثاني: الأوراق التجارية ذات الحق غير النقدي

المطلب الأول: سند الخزن وسند النقل

المطلب الثاني: عقد تحويل الفاتورة

الفصل الثاني: الإفلاس والتسوية القضائية

المبحث الأول: شروط الإفلاس وكيفية إدارته

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

المطلب الأول: شروط الإفلاس

المطلب الثاني: إدارة التفليسة

المبحث الثاني: آثار الإفلاس وكيفية انتهائه

المطلب الأول: آثار الإفلاس

المطلب الثاني: انتهاء التفليسة

الفصل الأول: الأوراق التجارية

تعتبر الأوراق التجارية من أبرز الوسائل المعتمدة في المعاملات
التجارية لما تتميز به من خصائص تتناسب مع جوهر القانون التجاري القائم
على السرعة والائتمان، إذ تعد الأوراق التجارية وسيلة بديلة للنقود تسمح
للتجار بالتعامل بها شأنها شأن النقود. فهي قابلة للتداول وتمثل حقا لحاملها
مستحقا في أجل معين.

وتقوم الأوراق التجارية على مبادئ أساسية ألا وهي:

✓ **الشكلية:**

إذ يجب صبّ الورقة التجارية في محرر مكتوب وخاص يشتمل على
بيانات حددها المشرع بدقة تختلف باختلاف نوع الورقة التجارية، ويترتب عن
إغفال هذه البيانات فقدان الورقة لصفاتها التجارية وتحولها إلى سند عادي.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

✓ الكفاية الذاتية:

يعتبر هذا المبدأ مكملاً للمبدأ الشكلية إذ تعد الورقة التجارية مكتفية بذاتها ومستقلة بموجب البيانات التي تضمنتها، فلا تستند إلى عنصر خارجي أو علاقة قانونية أخرى سواء كانت هذه العلاقة سابقة أو لاحقة لإنشاء الورقة التجارية.

✓ استقلالية التوقيعات:

ويقصد بهذا المبدأ التزام كل موقع على الورقة التجارية بالوفاء بقيمتها عند الاستحقاق بشكل مستقل عن باقي الموقعين. فالالتزام المصرفي لكل موقع هو التزام مستقل بذاته أي مستقل عن التزامات باقي الموقعين سواء السابقين أو اللاحقين، فيلتزم بذلك بالوفاء بقيمة الورقة التجارية في حالة امتناع المدين الأصلي عن ذلك في تاريخ الاستحقاق.

وإذا كان التزام أحد الموقعين باطلا لأي سبب من أسباب البطلان، فلا يسري هذا البطلان على صحة التزام باقي الموقعين.

✓ مبدأ تطهير الدفوع:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

ينتج هذا المبدأ عن قيام مبدأ استقلالية التوقيعات في الورقة التجارية،
ويقصد به انتقال الحق الثابت في الورقة التجارية من المظهر إلى المظهر إليه
خاليا من كل العيوب التي قد تشوب العلاقة القانونية السابقة¹.

✓ التضامن المصرفي:

ويقصد به قيام المسؤولية التضامنية بين جميع الموقعين على الورقة
التجارية بالوفاء بقيمتها لحاملها عند تاريخ الاستحقاق، إذ يحق للحامل الرجوع
على أي موقع على الورقة التجارية من أجل استيفاء قيمتها عند تاريخ
الاستحقاق.

✓ مبدأ الشدة في تنفيذ الالتزام:

يتضمن قانون الصرف قواعد قانونية صارمة ازاء المدين² والدائن³
لضمان الوفاء بقيمة الورقة التجارية من جهة، والحفاظ على مكانتها في
المعاملات التجارية من جهة أخرى.

ونميّز بين الأوراق التجارية التي تمثّل حقا نقديا والأوراق التجارية
وتلك التي لا تمثّل حقا نقديا.

¹ لكن توجد بعض الحالات التي لا يطهر فيها التطهير الدفع وهذا ما سنفصل فيه عند التطرق إلى التطهير.

² مثلا: التزامه بدفع قيمة الورقة التجارية عند تاريخ الاستحقاق دون منحه مهلة قضائية للوفاء بالدين.

³ التزامه بمطالبة المدين بالوفاء بقيمة الورقة التجارية عند حلول الأجل ودون تأجيل أو تماطل.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

المبحث الأول: الأوراق التجارية التي تمثل حقا نقديا

وهي الأوراق التي يقوم محل الاتفاق فيها على حق نقدي، وتتمثل في:
السفتجة، الشيك والسند لأمر.

المطلب الأول: السفتجة

السفتجة هي ورقة تجارية تحرر وفق شكل قانوني معين يأمر بموجبها
"الساحب" شخصا آخر يسمى "المسحوب عليه" بأداء مبلغ معين من النقود
في تاريخ معين أو لدى الاطلاع وفي مكان محدد لشخص آخر يسمى
"المستفيد" أو "الحامل"¹. ويقوم هذا الأمر على وجود علاقات قانونية سابقة
بين أطراف السفتجة²، إذ يكون الساحب دائنا للمسحوب عليه ومدينا للمستفيد
بنفس القيمة، فتنشأ بذلك السفتجة باعتبارها أداة وفاء وائتمان³.

واستنادا إلى نص المادة 03 من القانون التجاري فإنه يعدّ التزام كل
شخص وقّع على السفتجة عملا تجاريا بحسب الشخص بصرف النظر عن
صفته. كما نصت عليها المادة 389 من القانون التجاري واعتبرتها عملا
تجاريا مهما كانت صفة الأشخاص المتعاملين بها

¹ عبد القادر البقيرات، القانون التجاري: السندات التجارية، مسارات علمية للنشر، الجزائر، 2022، ص. 23.

² نادية فضيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2006، ص. 07.

³ محمد فريد العريني، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1993، ص. 67.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

وعليه، تتكوّن السفتجة من ثلاثة أطراف:

- ✓ الساحب¹: وهو محرّر الورقة التجارية المتضمّنة للأمر.
- ✓ المسحوب عليه²: وهو الشخص الذي صدر إليه الأمر.
- ✓ المستفيد "الحامل"³: وهو الشخص الذي صدر الأمر لصالحه.

الفرع الأول: إنشاء السفتجة

يشترط لإنشاء السفتجة توافر شروط موضوعية وهي الشروط المتعارف عليها في جميع العقود، بالإضافة إلى الشروط الشكلية والمتمثلة في البيانات التي تتضمنها السفتجة.

أولاً: الشروط الموضوعية

لا يعد الالتزام بالسفتجة قائماً إلا بتوافر الشروط الموضوعية والمتمثلة في: الأهلية، الرضا، المحل والسبب.

1- الأهلية:

ويقصد بها صلاحية الشخص بالقيام بالتصرفات القانونية، وحدّد المشرع الجزائري سن الرشد ب 19 سنة في المادة 40 من القانون المدني،

¹ Le tireur.

² Le tiré.

³ Le bénéficiaire ou le porteur.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

وعليه يمكن لأي شخص ممارسة التجارة متى بلغ 19 سنة كاملة مع انعدام
عوارض الأهلية لديه.

أما بالنسبة للقاصر فيمنع عليه مبدئياً ممارسة التجارة حماية لمصلحته
الخاصة، غير أنه يسمح له بمزاولة التجارة وفق شروط قانونية معينة حددتها
المادة 05 من القانون التجاري من أجل ترشيد القاصر والمتمثلة في الآتي:

- ✓ بلوغ 18 سنة كاملة،
 - ✓ الحصول على إذن مسبق من والده أو أمه¹، أو على قرار من
مجلس العائلة مصادق عليه من المحكمة،
 - ✓ تقديم الإذن الكتابي لطلب التسجيل في السجل التجاري.²
- ولكن يثار الإشكال حول طبيعة الإذن الممنوح للقاصر فهل هو مطلق
أو مقيد؟

جاء الإذن مطلقاً في نص المادة 05 من القانون التجاري لأنها لم تحدد
التصرفات المتعلقة بالإذن، غير أنه بالرجوع إلى نص المادة 06 من القانون
التجاري نجد أنها قيّدت تصرفات التاجر القاصر، إذ تنص هذه المادة على أنه:"
يجوز للتجار القصر المرخص لهم طبقاً للأحكام الواردة في المادة 05 أن يرتبوا
التزاماً أو رهناً على عقاراتهم، غير أن التصرف في هذه الأموال سواء كان

¹ في حالة وفاة والده أو سقوط سلطته.

² عند توافر هذه الشروط كاملة يطلع على الشخص في هذه الحالة ب" القاصر المرشد".

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

اختياريا أو إجباريا، لا يمكن أن يتم إلا باتباع أشكال الإجراءات المتعلقة ببيع
أموال القصر أو عديمي الأهلية".

ويستشف من المادتين 05 و06 من القانون التجاري أن الإذن الممنوح
للقاصر قد يكون مطلقا كما قد يكو مقيدا، ويتوقف ذلك على مدى تأثير التصرف
على مصلحة القاصر. ولا يتمته القاصر بالأهلية التجارية إلا في حدود ما
تضمّنه الإذن، أما التصرفات التي تخرج عن نطاق الإذن الممنوح له والمتعلقة
بالأموال المنقولة فيجوز التمسك بإبطالها. أما فيما يخص الأموال العقارية
فيمنع المشرع في المادة 06 من القانون التجاري القاصر التاجر من الاتجار
في العقارات إلا وفق الإجراءات المتعلقة بأموال القصر أو عديمي الأهلية.

وعليه لا يحق للقاصر غير المرشّد التوقيع على السفتجة بأية صفة،
وفي حالة توقيعه فيكون التزامه الصرفي في هذه الحالة باطلا بالنسبة له.

أما بالنسبة للمرأة المتزوجة فتخضع لنفس الأحكام المطبقة على
التجار إذ يمكنها مزاولة التجارة بمجرد بلوغها سن الرشد على أن
تمارس نشاطها باسمها الشخصي ولحسابها الخاص، وهذا ما جاءت به
المادة 08 من القانون التجاري.

وفي حالة ممارسة زوجها للتجارة وقامت بمساعدته فلا تعد في
هذه الحالة تاجرة نظرا لعدم قيامها بالتجارة بشكل مستقل، وهذا ما جاء
في المادة 07 من القانون التجاري والتي تنص على أنه: "لا يعتبر زوج
التاجر تاجرا إذا كان يمارس نشاطا تجاريا تابعا لنشاط زوجته، ولا
يعتبر تاجرا إلا كان يمارس نشاطا تجاريا منفصلا".

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

وعليه يحق للمرأة المتزوجة التاجرة تحرير أوراق تجارية متى
توافرت فيها الأهلية التجارية مع استقلاليتها في ممارسة النشاط
التجاري.

أما فيما يخص التاجر الأجنبي فيخضع لنفس الشروط المتعلقة
بممارسة النشاط التجاري مع ضرورة حصوله على بطاقة التاجر
الأجنبي والتي يجب أن تتضمن عدة بيانات متعلقة بالمعلومات
الشخصية للتاجر الأجنبي وكذا طبيعة نشاطه، بيد أنه يثار الإشكال
حول أهلية التاجر، فهل يؤخذ بعين الاعتبار قانون بلده أو القانون
الجزائري؟

تنص المادة 10 من القانون المدني على أنه: " يسري على
الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم قانون الدولة التي ينتمون إليها
بجنسيتهم.

ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في الجزائر وتنتج
آثارها فيها إذا كان أحد الطرفين أجنبيا ناقص الأهلية، وكان نقص
أهليته يرجع إلى سبب فيه خفاء لا يسهل تبينه على الطرف الآخر، فإن
هذا السبب لا يؤثر في أهليته وفي صحة المعاملة..."

وبالرجوع إلى الفقرة الأولى من المادة 10 من القانون المدني
 نجد أنّ المشرّع الجزائري أخضع أهلية الشخص الأجنبي لقانونه
الشخصي أي أنّ أهليته يحكمها قانون بلده، غير أنّ الفقرة الثانية من
نفس المادة استثنت التصرفات المالية التي تتم في الجزائر وتنتج آثارها

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

فيها، إذ تخضع هذه الأخيرة للقانون الجزائري بصرف النظر عن سن
الرشد المعمول به في بلد الشخص الأجنبي.

وعليه تطبق على الشخص الأجنبي قانونه الوطني بالنسبة
لجميع التصرفات، ماعدا التصرفات المالية التي يقوم بها في الجزائر
وتنتج آثارها في الجزائر فتطبق عليها أحكام القانون الجزائري.

فلو فرضنا أنّ سن الرشد المعمول بها في بلد الشخص الأجنبي
هي 21 سنة فتطبق عليه أهلية بلده في التصرفات العادية، أما بالنسبة
للتصرفات المالية التي يقوم بها في الجزائر وتنتج آثارها فيها فتطبق
عليها الأهلية في القانون الجزائري والمتمثلة في 19 سنة، رغم عدم
بلوغه سن الرشد القانونية في بلده.

وعليه يمكن للتاجر الأجنبي في هذه الحالة ممارسة نشاطه
التجاري وتوقيع أوراق تجارية في مجال نشاطه.

2- الرضا:

كباقي العقود يجدر أن يكون الرضا صحيحا وخاليا من عيوب الإرادة،
وفي حالة وجود عيب في إرادة الساحب وقت التوقيع على السفتجة كان التزامه
باطلا، ولا يجوز التمسك بهذا البطلان إلا في مواجهة المستفيد الأول من
السفتجة أو الحامل سيء النية¹ عملا بمبدأ تطهير الدفع.

¹ عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص. 31.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

3- المحل:

ويقصد به الالتزام الذي تعهد به المدين على أن يتمثل في دفع مبلغ معين من النقود¹.

4- السبب:

يكمن سبب إنشاء السفتجة في العلاقة الأصلية القائمة بين الساحب والمستفيد، إذ يجب أن يكون سبب قيام الالتزام في هذه العلاقة مشروعاً.

ثانياً: الشروط الشكلية

تشتمل السفتجة على بيانات إلزامية يجب أن تتضمنها تحت طائلة بطلانها، كما يمكن أن تتضمن بعض البيانات الاختيارية التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

1- البيانات الإلزامية:

نصت عليها المادة 390 من القانون التجاري وتتمثل في الآتي:

✓ ذكر كلمة السفتجة في متن الورقة وباللغة المحررة بها:

¹ أي لا يكون محل الالتزام عبارة عن تسليم بضاعة باعتبار أن السفتجة من الأوراق التجارية التي تمثل حقاً نقدياً.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

يشترط ذكر كلمة "السفتجة" في متن الورقة وباللغة المحرّرة بها¹،
ويكمن الهدف من وراء ذكر كلمة السفتجة بلفت انتباه كل موقع على السفتجة
إلى قيام التزام صرفي في حالة التوقيع عليها².

✓ توقيع الساحب:

يجب أن تتضمن السفتجة توقيع الساحب باعتباره منشؤها والمتعهد
بالوفاء بها في حالة عدم قيام المسحوب عليه بذلك.

✓ اسم السحوب عليه:

فلا ينشأ الالتزام الصرفي للمسحوب عليه إلا في حالة توقيعه بقبولها
لذلك يجب إدراج اسمه، كما أجازت المادة 391 من القانون التجاري للساحب
سحب سفتجة على نفسه وغالبا ما يتم ذلك بين الشركة الأم وفروعها³.

✓ اسم المستفيد:

1 مثلا: "ادفعوا بموجب هذه السفتجة...".

2 سميحة القيلوبي، الأوراق التجارية، دار النهضة العربية، مصر، 1990، ص، 45.

3 Louis Nougier, Des lettres de change et des effets de commerce en général, Hauman, France, 2010, p. 39.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

يجب ذكر المستفيد وتحديد بدقه سواء بصفته أو وظيفته كأن تكون
الصيغة " ادفعوا لمدير شركة..."، شرط ألا يترك هذا البيان مجالاً للشك في
شخصية المستفيد¹.

✓ تاريخ إنشاء السفتجة ومكانها:

يجب ذكر التاريخ الذي تم فيه سحب السفتجة إذ تتجلى أهمية تحديد
تاريخ إنشاء السفتجة في أمور كثيرة منها: معرفة أهلية الساحب وقت إنشائها،
تعيين تاريخ الاستحقاق في حالة الاتفاق على الوفاء بها بعد مدة معينة من
سحبها، تحديد فترة الريبة في حالة الإفلاس².

كما يجب ذكر مكان إنشاء السفتجة وفي حالة عدم ذكر المكان فيؤخذ
بعين الاعتبار المكان المذكور بجانب اسم الساحب، وهذا ما جاء في نص المادة
390 من القانون التجاري.

✓ شرط الأمر:

يجب أن تتضمن السفتجة صيغة الأمر الموجّه للمسحوب عليه، ويجب
أن يكون الأمر منجزاً غير معلق على قيد أو شرط.

¹ نادية فضيل، المرجع السابق، ص. 23.

² راشد راشد، الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ديوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 39.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

✓ مبلغ السفتجة:

يجب أن يكون المبلغ النقدي محددًا بشكل دقيق.

✓ تاريخ الاستحقاق ومكانه:

يجب تحديد تاريخ استحقاق السفتجة أي تاريخ الوفاء بها بدقة من خلال
تحديد اليوم والشهر والسنة، وإذا لم يتم ذكر تاريخ الاستحقاق فلا تعد السفتجة
باطلة وإنما تكون مستحقة الدفع لدى الاطلاع¹. كما يجب ذكر مكان الوفاء
بقيمة السفتجة وفي حالة تخلف هذا البيان تكون السفتجة واجبة الدفع في موطن
المسحوب عليه.

2- البيانات الاختيارية:

يمكن أن تتضمن السفتجة بعض البيانات الاختيارية المتفق عليها بين
الأطراف، نذكر منها:

✓ شرط الوفاء في المحل المختار:

ويقصد به توطين السفتجة، فالأصل يعتبر موطن المسحوب عليه هو
موطن الوفاء غير أنه يمكن الاتفاق على دفع قيمة السفتجة في موطن شخص
آخر مختلف عن موطن المسحوب عليه، ولا يكون لهذا الشخص أية علاقة

¹ المادة 3/390 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

بالسفتجة وبالتالي لا ينشأ على عاتقه أي التزام صرفي باعتباره طرف أجنبي
عن السفتجة لعدم توقيعه عليها.

ويدرج هذا الشرط خشية تغيّب المسحوب عليه عند تاريخ الاستحقاق
أو بعد مكان موطنه مما يؤدي إلى عرقلة الوفاء بالسفتجة.

✓ شرط عدم الضمان:

الأصل أن جميع الموقعين على السفتجة ضامنين للوفاء بها في حالة
عدم قيام المسحوب عليه بذلك، غير أنه يمكن للساحب إدراج شرط عدم
الضمان لاستبعاد التزامه بالضمان، غير أنه يتعلق الأمر بعدم ضمان القبول
وليس عدم ضمان الوفاء وهذا ما نصت عليه المادة 2/394 من القانون
التجاري.

✓ شرط الوفاء الاحتياطي:

نصت عليه المادة 409 من القانون التجاري، إذ يتم إدراج هذا الشرط
من قبل الساحب أو المظهر ويتمثل في تعيين شخص آخر يحل محل المسحوب
عليه عند امتناع هذا الأخير عن الوفاء، فيقوم في هذه الحالة الموفى الاحتياطي
بالوفاء بقيمة السفتجة. وغالبا ما يتم اللجوء إلى هذا الشرط عندما يخشى
الساحب رفض المسحوب عليه قبول السفتجة أو الوفاء بها بعد قبولها، غير أنه
يتوجب على الحامل أن يطالب أولا المسحوب عليه بالوفاء وفي حالة امتناعه
يحق له مطالبة الموفى الاحتياطي بذلك.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

✓ شرط الرجوع بلا مصاريف أو بدون احتجاج:

نصت عليه المادة 431 من القانون التجاري، وهو شرط يدرجه الساحب أو أحد الموقعين بهدف إعفاء الحامل من إعداد الاحتجاج عند عدم الوفاء بالسفتجة أو عدم قبولها من طرف المسحوب عليه، غير أنه لا يعفي هذا الشرط الحامل من تقديم السفتجة في الآجال المعينة أو من توجيه الإخطارات اللازمة.

الفرع الثاني: تظهير السفتجة

التظهير هو عملية تداول الورقة التجارية من الحامل " المُظهِر " إلى شخص آخر " المُظهِر إليه " أو " الحامل الجديد "، إذ يعدّ تصرف قانوني تتداول بموجبه السفتجة¹. وتكتم أهمية التظهير في تسهيل تداول الورقة التجارية عملاً بخاصية السرعة في المعاملات التجارية، إذ يمكن لحامل الورقة الوفاء بدينه من خلال تظهير الورقة التجارية لدائنه.

وسنتعرّف فيما يلي على أشكال التظهير ثم إلى أنواعه.

أولاً: أشكال التظهير

وتتمثل أشكال التظهير فيما يلي:

¹ عبد القادر بغيرات، المرجع السابق، ص. 65.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

1- التظهير الاسمي:

ويتمثل في التظهير الذي يتم تعيين فيه المظهر لاسم المظهر إليه¹.

2- التظهير على بياض:

نصت عليه المادة 8/396 من القانون التجاري، ويتم التظهير على
بياض عند عدم تعيين المظهر إليه، ولا يكون التظهير في هذه الحالة صحيحا
إلا إذا كان على ظهر الورقة أو على ورقة متصلة بها.

3- التظهير للحامل:

يعتبر هذا التظهير بمثابة تظهير على بياض وهو التظهير الذي لا يتم
فيه ذكر اسم المظهر إليه²، وقد نصت عليه المادة 6/396 من القانون التجاري.

ثانيا: أنواع التظهير

نفرق بين التظهير الناقل للملكية، التظهير التوكيلي والتظهير التأميني.

¹ مثال: ادفعوا لأمر السيد أمين بن محمد...."

² مثال: "ادفعوا لحامله...."

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

1- التظهير الناقل للملكية:

ويسمى أيضا بالتظهير التام، ويقصد به التظهير الذي ينقل الحق الثابت في السفتجة إلى المظهر إليه نقلا تاما على سبيل الملكية¹.

ويشترط في التظهير الناقل للملكية الشروط التالية:

- أن يكون المظهر مالكا قانونيا للسفتجة،
- أن يكون التظهير كليا ناقلا لكل الحق الثابت في السفتجة وليس جزئيا وإلا كان باطلا، وهذا حسب المادة 396 من القانون التجاري،
- أن يكون التظهير باتا غير معلق على شرط،
- عدم تضمّن السفتجة لشرط عدم التظهير.

ويترتب على التظهير الناقل للملكية الآثار التالية:

انتقال الحق الثابت في السفتجة كليا للمظهر إليه من يوم التظهير،

التزام المظهر بضمان القبول والوفاء من قبل المسحوب عليه بقيمة السفتجة وفي الميعاد المحدد، إلا في حالة وجود شرط عدم الضمان.

تمتع المظهر إليه بقاعدة تظهير الدفوع المنصوص عليها في المادة 400 من القانون التجاري شريطة أن يتعلق الأمر بتظهير ناقل للملكية بالإضافة

¹ صفوت ناجي بهنساوي، القانون التجاري الأوراق التجارية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص. 62.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

إلى حسن نية الحامل، غير أنه لا يمكنه الاستفادة من هذا المبدأ في حالات
معينة وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

الدفع التي يظهرها التظهير	الدفع التي يظهرها التظهير
✓ العيوب الشكلية: كتخلف بيان من البيانات الإلزامية أو الشروط الاختيارية ⁵ . ✓ الدفع بالتزوير ✓ الدفع بنقص أو انعدام الأهلية	✓ الدفع الناشئة عن بطلان ¹ أو فسخ العقد ² الذي سُحبت أو ظُهرت لأجله السفتجة. ✓ الدفع المتعلقة بانقضاء الالتزام الصرفي ³ . ✓ الدفع الناشئة عن عيوب الإرادة ⁴ .

¹ كأن يكون سبب سحب السفتجة دين ناتج عن قمار

² مثلا عدم تنفيذ أحد المتعاقدين لالتزامه القانوني الذي سحبت لأجله السفتجة.

³ كأن يصبح الساحب دائما للمستفيد.

⁴ كأن يكتشف الساحب أنه ليس مدينا للمستفيد.

⁵ لأنها بيانات مكتوبة وظاهرة وبالتالي لا يمكن للحامل الجهل بها.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

✓ الدفع المستمدة من العلاقات الشخصية	
---	--

2- التظهير التوكيلي:

يقوم من خلاله المظهر إليه بتحصيل الحق الثابت في السفتجة لحساب
المظهر، وحسب المادة 401 من القانون التجاري يمكن أن يكون بصيغة "
القيمة للتحصيل" أو " القيمة للقبض" أو " تظهير توكيلي".

ومن آثاره:

- يعدّ المظهر إليه وكيلًا للمظهر وبالتالي يلتزم بتنفيذ تعليماته حيث
تسري عليهما أحكام الوكالة المدنية.
- لا يحق للمظهر إليه إعادة تظهير السفتجة تظهيرًا ناقلًا للملكية
باعتباره ليس مالكا للحق الثابت فيها.
- لا يؤدي التظهير التوكيلي إلى تظهير الدفع.

3- التظهير التأميني:

نصت عليه المادة 4/401 من القانون التجاري، ويقوم بموجبه حامل
السفتجة برهن حقه الثابت في السفتجة إلى شخص آخر عندما يكونا مدينا لهذا
الأخير. ويكون بصيغة " القيمة للضمان" أو " القيمة للرهن".

ومن آثاره:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- يبقى المظهر مالكا للحق الثابت في السفتجة
- يكون المظهر إليه في مركز المرتهن حيازيا
- يمكن تطبيق قاعدة تطهير الدفع
- لا يحق إعادة تطهير السفتجة إلا تطهيرا توكيليا.

الفرع الثالث: ضمانات الوفاء بالسفتجة

أحاط المشرع لحامل السفتجة ضمانات قانونية لضمان استيفاء قيمتها،
ونفرق بين الضمانات العامة والضمانات الخاصة وهذا ما سيتم التفصيل فيه
فيما يلي.

أولا: الضمانات العامة للوفاء بالسفتجة

تتمثل الضمانات الخاصة في: مقابل الوفاء، قبول المسحوب عليه
والتضامن الصرفي.

1- مقابل الوفاء:

ويقصد به الدين النقدي للساحب في ذمة المسحوب عليه مستحق الأداء
في ميعاد استحقاق السفتجة¹، ويختلف مقابل الوفاء عن "وصول القيمة" إذ

¹ نادية فضيل، المرجع السابق، ص. 57.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

تنشأ هذه الأخيرة من العلاقة الأصلية بين الساحب والمستفيد، إذ تكمن في دين
هذا الأخير في ذمة الساحب¹.

وحسب المادة 2/395 من القانون التجاري يتوجب توافر الشروط
التالية في مقابل الوفاء:

- أن يكون محله مبلغاً من النقود
 - أن يكون موجوداً في ميعاد الاستحقاق
 - أن يكون مساوياً على الأقل لقيمة السفتجة أي أن يكون كافياً لسداد قيمتها
 - أن يكون الدين مستحق الأداء في ميعاد استحقاق السفتجة، فلا يكفي وجود المبلغ لدى المسحوب عليه في تاريخ استحقاق السفتجة فحسب، بل يجب أن يكون أيضاً حال الأداء في هذا التاريخ.
- 2- قبول المسحوب عليه:**

يقصد بقبول السفتجة حسب المادة 407 من القانون التجاري التزام
المسحوب عليه بالوفاء بقيمة السفتجة عند تاريخ استحقاقها، إذ ينشأ عن قبول

¹ علي حسن يونس، الأوراق التجارية، دار الفكر العربي، مصر، 2008، ص. 51.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

السفتجة من طرف المسحوب عليه التزاما صرفيا مما يشكّل ضمانا للدائن في
استيفاء دينه¹.

غير أنه يطرح التساؤل الآتي: هل المسحوب عليه ملزم بقبول السفتجة؟

الأصل أن المسحوب عليه غير ملزم بقبول السفتجة ويحق له رفضها
حتى في حالة تلقيه لمقابل الوفاء²، غير أنّ المادة 8/403 من القانون التجاري
تلزم المسحوب عليه بقبول السفتجة عندما تكون هذه الأخيرة أداة لتنفيذ عقد
تجاري محله بضاعة، وعليه يشترط في هذه الحالة:

- أن تكون السفتجة أداة لتنفيذ عقد تجاري
- أن يكون العقد قد أبرم بين تاجرين
- أن يكون محل العقد بضاعة
- أن يكون الساحب قد قام بتنفيذ التزامه المتمثل في تسليم البضاعة
للمسحوب عليه
- منح مهلة معقولة للمسحوب عليه للتأكد من وصول البضاعة.

كما أجاز المشرع بمقتضى المادة 3/448 من القانون التجاري قبول
السفتجة أو وفائها من شخص آخر لفائدة المدين المعروض لدعوى الرجوع،

¹ الصادق العابد، الأوراق التجارية من الإنشاء إلى الإيفاء، مجمع الأطرش للكتاب المختص، مصر، 2016،
ص. 46.

² لأنّ قبوله للسفتجة ينشئ على عاتقه التزاما صرفيا.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

وهذا ما يسمى ب " القبول بطريق التدخل". ويمكن أن يكون المتدخل من الغير
أو المسحوب عليه نفسه أو أي أحد من الملتزمين بالسفتجة عدا قابلها.

والقابل بالتدخل هو الشخص الذي يتدخل لضمان المدين المصرفي
لتفادي الرجوع المصرفي المسيء للسمعة لأنه يمنع الرجوع المبكر، ويكون
بصيغة " مقبول بطريق التدخل"¹. ولقد حددت المادة 1/449 من القانون
التجاري حالات حصول القبول بطريق التدخل، إذ يتم في جميع الأحوال التي
يكون فيها لحامل السفتجة واجبة التقديم الحق في الرجوع قبل الاستحقاق. وعليه
يحصل القبول بطريق التدخل في حالتين:

- عندما تكون السفتجة واجبة الدفع بعد مدة معينة من الاطلاع
عليها، أو تتضمن شرط التقديم للقبول،
- عندما يحق للحامل الرجوع المصرفي قبل ميعاد استحقاق السفتجة،
مثلا في حالة إفلاس المسحوب عليه أو حجز أمواله أو في حالة امتناعه عن
قبول السفتجة².

3- التضامن المصرفي:

يشكل التضامن المصرفي أحد الضمانات الممنوحة لحامل السفتجة،
ويقصد به حسب المادة 432 من القانون التجاري تضامن كل الموقعين على
السفتجة في الوفاء بقيمتها في حالة عدم قيام المسحوب عليه بذلك، ويحق بذلك

¹ الصادق العابد، المرجع السابق، ص. 51.

² علي حسن يونس، المرجع السابق، ص. 56.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

لحامل الرجوع على الموقعين على السفتجة منفردين أو مجتمعين دون مراعاة ترتيب التوقيعات.

ثانيا: الضمانات الخاصة للوفاء بالسفتجة

بالإضافة إلى الضمانات القانونية السابقة، يمكن الاتفاق بين الأطراف على ضمانات أخرى من تتمثل في التأمينات العينية والتأمينات الشخصية.

1- التأمينات العينية:

يمكن أن تكون السفتجة مضمونة بتأمين عيني سواء رهن رسمي أو رهن حيازي، غير أنه نظرا لصعوبة الإجراءات الخاصة بالرهن فإنه من النادر اقتران السفتجة بتأمين عيني تماشيا مع سرعة المعاملات التجارية¹.

2- التأمينات الشخصية

وتتمثل في " الضمان الاحتياطي " المنصوص عليه في المادة 409 من القانون التجاري، ويقصد به كفالة الدين الثابت في السفتجة، إذ يضمن شخص وفاء قيمة السفتجة في حالة امتناع المدين من ذلك. وحسب الفقرة الثانية من المادة 409 من القانون التجاري، فإنه يجوز أن يكون الضامن الاحتياطي أجنبيا عن السفتجة أو أحد الموقعين عليها.

¹ نادية فضيل، المرجع السابق، ص. 79.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

ويمكن أن يكون الضمان الاحتياطي لمصلحة أي ملتزم بالسفتجة سواء
المسحوب عليه القابل أو الساحب شرط ألا تتضمن السفتجة شرط عدم
الضمان¹.

وينتج عن الضمان الاحتياطي الآثار التالية:

أ- العلاقة بين الضامن الاحتياطي والحامل:

حسب المادة 8/409 من القانون التجاري يلتزم الضامن الاحتياطي
بكل ما التزم به المدين المضمون، ويكون التزام الضامن الاحتياطي صحيحا
حتى إذا كان الالتزام المضمون باطلا ماعدا في حالة وجود عيب في الشكل.

ب- العلاقة بين الضامن الاحتياطي والموقعين على السفتجة:

حسب المادة 9/409 من القانون التجاري فإنه يتمتع الضامن الاحتياطي
بنفس حقوق موف السفتجة في حالة وفائه بقيمتها، وبالتالي يمكنه الرجوع على
الموقعين على السفتجة في حالة وفائه بقيمتها.

ت- العلاقة بين الضامن الاحتياطي والمدين المضمون:

في حالة وفاء الضامن الاحتياطي بقيمة السفتجة يحق له الرجوع على
المدين المضمون بموجب الدعوى المصرفية أو دعوى الكفالة الشخصية.

¹ عبد القادر بقيرات، المرجع السابق، ص. 124.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

الفرع الرابع: الوفاء بالسفتجة

يقصد بالوفاء بالسفتجة دفع قيمتها عند تاريخ الاستحقاق والذي يجب
أن يكون مبلغا من النقود، وحددت المادة 410 من القانون التجاري آجال
استحقاق السفتجة والتي يمكن أن تكون إما:

- ✓ لدى الاطلاع
- ✓ بعد مدة معينة من الاطلاع
- ✓ بعد مدة معينة من تاريخ تحريرها
- ✓ ليوم محدد.

أولاً: أحكام الوفاء بالسفتجة

يتم تقديم السفتجة للمسحوب عليه في ميعاد استحقاقها، وإذا قام هذا
الأخير بالوفاء بقيمتها يحق له طلب تسليمها إليه من قبل الحامل موقعا عليها
بالوفاء وهذا ما نصت عليه المادة 415 من القانون التجاري.

وحسب المادة 416 من القانون التجاري فإنه لا يحق للحامل التقدم إلى
المسحوب عليه للوفاء بقيمة السفتجة قبل تاريخ استحقاقها، ويتحمل المسحوب
عليه مخاطر الوفاء بالسفتجة قبل حلول أجل استحقاقها.

ويطرح في هذا السياق التساؤل التالي: هل يمكن تجزئة الوفاء بقيمة
السفتجة؟

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

الأصل في القانون المدني أنّ الدائن غير ملزم بقبول الوفاء الجزئي للدين¹، غير أنّ الأمر يختلف في القانون التجاري إذ لا يمكن لحامل السفتجة رفض الوفاء الجزئي بها طبقاً لنص المادة 2/415 من القانون التجاري، ويرجع السبب في ذلك إلى خاصية السرعة في المعاملات التجارية إذ يمكن استغلال المبلغ الجزئي في التجارة².

وإذا استوفى الحامل جزء من قيمة السفتجة يجوز للمسحوب عليه أن يطلب بيان هذا الوفاء على السفتجة من خلال التأشير عليها من طرف الحامل بالجزء الذي استلمه وتمنح له مخالصة، ويلتزم الحامل في هذه الحالة بتقديم احتجاج إلى المسحوب عليه عما تبقى من المبلغ³.

ونتساءل أيضاً حول إمكانية استيفاء قيمة السفتجة بالشيك؟

بالرجوع إلى المادة 428 من القانون التجاري نجد أن المشرع أجاز للحامل قبول استيفاء قيمة السفتجة عن طريق الشيك، غير أنه لا تبرأ ذمة المدين إلا بعد قبض الحامل للمبلغ المستحق، وفي حالة عدم قبضه للقيمة فيحق له المطالبة بقيمة السفتجة.

كما يطرح التساؤل حول إمكانية المعارضة في الوفاء بقيمة السفتجة؟

¹ المادة 277 من القانون المدني.

² نادية فضيل، المرجع السابق، ص.90.

³ المادة 3/415 و5 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

يقصد بالمعارضة في الوفاء بقيمة السفتجة مطالبة الحامل المسحوب
عليه بعدم الوفاء، والأصل أنه لا تجوز المعارضة إلا في الحالتين المنصوص
عليهما في المادة 419 من القانون التجاري والتي جاءت على سبيل الحصر،
وتتمثل في:

✓ ضياع السفتجة:

في حالة ضياع السفتجة تعدّ المعارضة الإجراء الأنسب لحفظ حقوق
الحامل، ونفرق بين السفتجة المحررة في عدة نسخ والسفتجة المحررة في
نسخة واحدة.

فبالنسبة للسفتجة المحررة في عدة نسخ، في حالة ضياع النسخة
المقبولة يجب استصدار أمر من قاضي الأمور المستعجلة من محكمة محل
الوفاء مع تقديم كفيل¹. أما في حالة ضياع النسخة غير المقبولة فيجوز للحامل
المطالبة بالوفاء بها بموجب نسخة أخرى².

¹ المادة 421 من القانون التجاري.

² المادة 420 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

أما في حالة ضياع السفتجة المحررة في نسخة واحدة فيجب في هذه الحالة استصدار أمر من قاضي الأمور المستعجلة مع إثبات ملكية هذه السفتجة¹ مع تقديم كفيل².

✓ إفلاس الحامل:

يؤدي الحكم بشهر إفلاس الحامل إلى غلّ يده عن التصرف في أمواله، ولا يمكن للحامل المفلس في هذه الحالة استيفاء ديونه بل يحل محلّه الوكيل المتصرف القضائي، وعليه يتوجب على هذا الأخير إخطار المسحوب عليه بعدم الوفاء بقيمة السفتجة للحامل المفلس.

ثانياً: آثار الوفاء بالسفتجة

في حالة الوفاء بقيمة السفتجة تبرأ ذمة المدين، غير أنه إذا امتنع هذا الأخير عن الوفاء بها يحق للحامل في هذه الحالة اتخاذ إجراءات الرجوع المصرفي من خلال محضر الاحتجاج بعدم الدفع والذي يجب تحريره خلال العشرين يوماً الموالية لليوم الذي يجب فيه دفع قيمة السفتجة، أما إذا كانت السفتجة واجبة الدفع لدى الاطلاع فيجب تحرير المحضر في الآجال التي تقدّم فيها السفتجة للاطلاع³.

¹ يمكن إثبات ملكيتها بواسطة الدفاتر التجارية.

² المادة 422 من القانون التجاري.

³ المادة 427 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

الفرع الخامس: انقضاء الالتزام المصرفي

الأصل أنه ينقضي الالتزام المصرفي بمجرد الوفاء بقيمة السفتجة، غير
أنه في حالة عدم الوفاء بها يمكن أن ينقضي بالسقوط أو التقادم.

أولاً: السقوط

يلتزم الحامل بالقيام بالإجراءات القانونية اللازمة لاستيفاء حقه وفي
مواعيد معينة، وتتمثل هذه الإجراءات في:

- مطالبة المسحوب عليه بقيمة السفتجة عند تاريخ استحقاقها،
- في حالة امتناع المسحوب عليه عن الدفع يلتزم بتحرير محضر
الاحتجاج لعدم الدفع طبقاً لأحكام المادة 427 من القانون التجاري،
- إعلان احتجاج عدم الدفع للملتزمين الذين يريد الحامل الرجوع
عليهم، وذلك في مدة عشرة أيام من تاريخ تحرير الاحتجاج أو من تاريخ تقديم
السفتجة للوفاء في حالة تضمنها لشرط الرجوع بدون مصاريف.

في حالة عدم قيام الحامل بهذه الإجراءات يصبح بذلك حاملاً مهملاً
ويحق للساحب وللمظهرين في هذه الحالة طبقاً لنص المادة 437 من القانون
التجاري التمسك بالسقوط إزاء الحامل.

ثانياً: التقادم

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

تتقدم الدعوى الصرفية حسب المادة 461 من القانون التجاري بمدة قصيرة، إذ تتقدم الدعوى المرفوعة من قبل المسحوب عليه القابل بمرور ثلاث سنوات من يوم حلول أجل الاستحقاق، بينما تتقدم الدعوى المرفوعة من طرف الحامل ضد المظهرين أو الساحب بمرور سنة واحدة من تاريخ الاحتجاج أو من تاريخ الاستحقاق عند وجود شرط الرجوع بدون مصاريف.

أما الدعوى التي يرفعها المظهرون على بعضهم البعض أو على الساحب فتتقدم بمرور ستة أشهر من يوم تسديد قيمة السفتجة أو من تاريخ المطالبة القضائية التي رفعت ضد أحدهم.

المطلب الثاني: الشيك والسند لأمر

يعتبر كل من الشيك والسند لأمر من الأوراق التجارية التي تمثل حقا نقديا شأنها شأن السفتجة، غير أنّ هذه الأخيرة تعد عملا تجاريا بحسب الشكل مهما كانت صفة القائم بها حسب المادة الثالثة من القانون التجاري، بينما لا يكتسي الشيك والسند لأمر الصفة التجارية إلا إذا كان موضوعها تجاريا.

ومع ذلك سنلاحظ تطبيق نفس أحكام السفتجة عليهما ما عدا فيما يتعلق بالأحكام التي لا تتناسب مع خصوصية كل منهما.

الفرع الأول: الشيك

يعد الشيك أداة وفاء دون أن يكون أداة انتمان على عكس السفتجة، باعتباره واجب الدفع لدى الاطلاع. ويتضمن الشيك ثلاثة أطراف وهم:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

✓ الساحب: وهو الشخص الذي يُصدر الأمر للمصرف "المسحوب عليه" بأداء مبلغ معين من النقود للمستفيد، ونشير إلى أنه يمكن أن يكون الساحب هو نفسه المستفيد¹. وحسب المادة 2/477 من القانون التجاري فإنه لا يمكن أن يكون الساحب هو نفسه المسحوب عليه، إلا في حالة سحب الشيك من مؤسسة على أحد فروعها شرط ألا يكون هذا الشيك لحامله.

✓ المسحوب عليه: باعتبار أن الشيك هو من الأوراق المصرفية فلا يجوز سحبه على شخص عادي، إنما يتم سحبه على مصرف أو مؤسسة مالية فقط وهذا ما نصت عليه المادة 474 من القانون التجاري. وحسب المادة 475 من القانون التجاري لا يقَدّم الشيك للمسحوب عليه للقبول باعتباره واجب الدفع لدى الاطلاع، وفي حالة إدراج شرط القبول عدّ الشيك كأن لم يكن.

✓ المستفيد: وهو الشخص المستفيد من قيمة الشيك. وقد يكون الشيك اسميًا فيتم ذكر اسم المستفيد، كما يمكن أن يكون لحامله، وفي حالة عدم ذكر اسم المستفيد في الشيك فيعتبر في هذه الحالة بمثابة شيك لحامله².

وسنتعرّف فيما يلي على كيفية إنشاء الشك وأنواعه، وكذا طرق تداوله.

أولاً: إنشاء الشيك

يخضع الشيك إلى شروط معينة في إنشائه، إذ يشترط توافر الشروط الموضوعية المتعارف عليها في باقي الأوراق التجارية والمتمثلة في الرضا والسبب والمحل، بالإضافة إلى شروط شكلية تتمثل في البيانات التي يجب أن

¹ المادة 1/477 من القانون التجاري.

² نادية فضيل، المرجع السابق، ص. 116.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

يتضمنها الشيك ونفرق في هذا السياق بين البيانات الإلزامية والبيانات
الاختيارية.

1- البيانات الإلزامية في الشيك:

حسب نص المادة 472 من القانون التجاري، يجب أن يتضمن الشيك
البيانات التالية:

- ذكر كلمة شيك في الورقة وبنفس اللغة التي حرّر بها،
- أمر منجز بدفع مبلغ مالي غير معلق على شرط،
- اسم المسحوب عليه،
- ذكر مكان الدفع، وفي حالة عدم ذكره يعتد بالمكان المذكور بجانب
المسحوب عليه،
- تاريخ ومكان إنشاء الشيك، وفي حالة عدم ذكر المكان فيعتد
بالمكان المذكور بجانب الساحب،
- توقيع الساحب.

وحسب المادة 473 من القانون التجاري، فإنه إذا خلا الشيك من أحد
البيانات الإلزامية فلا يعتبر شيكا إلا في الأحوال التالية:

- إذا خلا الشيك من بيان مكان الوفاء فيعتد بالمكان المبيّن أمام
المسحوب عليه، وفي حالة ذكر عدة أمكنة بجانب اسم المسحوب عليه فيعتد
بالمكان المذكور أولاً. وفي حالة عدم ذكر مكان المسحوب عليه فيكون الشيك
واجب الدفع في المحل الأصلي للمسحوب عليه.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

– إذا خلا الشيك من بيان مكان إنشائه، فيعتد بالمكان المبين بجانب
اسم الساحب.

2- البيانات الاختيارية في الشيك:

يمكن أن يتضمن الشيك بعض البيانات الاختيارية التي لا تتعارض مع
طبيعته كأداة وفاء، نذكر منها: شرط الدفع في المحل المختار، شرط ليس لأمر،
شرط الرجوع بلا مصاريف.

غير أنه يمنع تضمين الشيك: شرط القبول¹، شرط عدم الضمان²، شرط
الأجل³.

ثانيا: أنواع الشيك

تختلف أنواع الشيك ونذكر منها:

✓ الشيك المسطر "المخطط":

نصت عليه المادة 512 من القانون التجاري ويقصد به وضع خطين
متوازيين على وجه الشيك. ونفرق بين التسطير العام والتسطير الخاص، إذ
يقصد بالتسطير العام ترك فراغ بين الخطين المتوازيين دون تعيين المصرف،
ولا يجوز في هذه الحالة للمسحوب عليه دفع قيمة الشيك إلا لأحد البنوك أو

¹ المادة 475 من القانون التجاري.

² المادة 482 من القانون التجاري.

³ المادة 500 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

لعميل المسحوب عليه أو لرئيس مكتب الصكوك البريدية " المادة 1/513 من
القانون التجاري".

بينما يقصد بالتسطير الخاص كتابة اسم أحد المصارف بين الخطين
المتوازيين، ولا يجوز استيفاء قيمة الشيك في هذه الحالة إلا من المصرف
المذكور بين الخطين "المادة 1/512 من القانون التجاري".

ويمكن تحويل التسطير العام إلى خاص ولكن لا يجوز العكس " المادة
4/512 من القانون التجاري".

✓ الشيك المؤشر:

نصت عليه المادة 2/475 من القانون التجاري وهو الشيك الذي يتم
التأشير عليه من طرف المسحوب عليه بناء على طلب الساحب أو الحامل،
وذلك لإثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير.

✓ الشيك المعتمد:

حسب المادة 483 من القانون التجاري تتم المصادقة على الشيك من
طرف المسحوب عليه بناء على طلب الساحب أو الحامل بهدف تجميد مقابل
الوفاء لصالح الحامل إلى غاية استيفاء قيمة الشيك.

✓ الشيك السياحي " شيك المسافر":

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

يستعمل هذا النوع من الشيكات من طرف المسافرين بدلا من استعمال
النقود، إذ يقوم البنك بسحب شيك المسافر على فروعه التابعة له في الخارج
ويزوده لعميله المسافر¹.

ثالثا: تداول الشيك

يتم تظهير الشيك بنفس طرق التظهير المطبقة على السفتجة والمتمثل
في التظهير الناقل للملكية والتظهير التوكيلي، غير أنه لا يخضع للتظهير
التأميني باعتباره أداة وفاء فقط وليس أداة انتمان.

رابعا: ضمانات وأحكام الوفاء بالشيك

تتمثل ضمانات الوفاء بالشيك في مقابل الوفاء، الضمان الاحتياطي،
التضامن المصرفي وهي نفسها الضمانات التي تخضع لها السفتجة، غير أنه لا
وجود للقبول في الشيك كضمان لوفائه لأنه يتنافى مع طبيعة الشيك باعتباره
واجب الدفع لدى الاطلاع².

ويعد الشيك حسب المادة 500 من القانون التجاري واجب الدفع لدى
الاطلاع، ويجب على الحامل تقديم الشيك للوفاء حسب مواعيد التقديم
المنصوص عليها في المادة 501 من القانون التجاري والمتمثلة في:

¹ نادية فضيل، المرجع السابق، ص. 120.

² المادة 475 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- إذا كان الشيك صادرا في الجزائر وواجب الوفاء فيها، يجب تقديمه للوفاء خلال مهلة عشرين يوما،
- بالنسبة للشيك الصادر خارج الجزائر وقابل الدفع في الجزائر يجب تقديمه خلال ثلاثين يوما إذا كان الصك صادرا من أوروبا أو أحد البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وسبعين يوما إذا كان الصك من أي بلد آخر.

ويجب على المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك حتى بعد انتهاء هذه المدد طبقا للمادة 1/503 من القانون التجاري.

خامسا: انقضاء الالتزام المصرفي

يخضع انقضاء الالتزام المصرفي في الشيك لنفس أحكام السفتجة والمتمثلة في:

- السقوط: في حالة عدم قيام الحامل بالإجراءات القانونية المحددة فيعتبر حاملا مهملًا ويسقط حقه في الرجوع المصرفي، غير أنه إذا كان للمسحوب عليه رصيد للساحب فلا يمكن له التمسك بالسقوط إزاء الحامل، أما في حالة عدم وجود رصيد فيسقط حق الحامل المهمل في مواجهة المسحوب عليه.

- التقادم: تتقادم دعوى الرجوع المصرفي حسب المادة 527 من القانون التجاري بمرور ستة أشهر من نهاية المدة المقررة لتقديم الشيك للدفع،

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

كما يسقط الحق في رجوع كل الملتزمين بالشيك بعضهم على بعض بمرور ستة أشهر من تاريخ الوفاء بقيمة الشيك أو تاريخ الرجوع على الملتزم.

أما بالنسبة لحق الحامل في الرجوع على المسحوب عليه فيسقط هذا الحق بمرور ثلاث سنوات من نهاية المدة المقررة لتقديم الشيك للوفاء، وهذا ما نصت عليه المادة 3 / 527 من القانون التجاري.

الفرع الثاني: السند لأمر

يسمى كذلك " السند الإذني " وهو ورقة تجارية يتعهد بمقتضاها محررها بدفع مبلغ معين من النقود لدى الاطلاع أو في تاريخ معين، لأمر شخص آخر يسمى المستفيد. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يعد السند لأمر ورقة تجارية إلا في حالة تحريره لأعمال تجارية¹.

وقد أحال المشرع بموجب المادة 467 من القانون التجاري إلى تطبيق أحكام السفتجة على السند لأمر، ماعدا الأحكام المخالفة لطبيعة السند لأمر².

أولاً: إنشاء السند لأمر

¹ محمد فريد العريني، المرجع السابق، ص.132.

² باعتباره يتضمن طرفين ألا وهما المحرر والمستفيد، على عكس السفتجة التي تتضمن ثلاثة أطراف منهم المسحوب عليه الذي يشكّل قبوله ضماناً أساسياً للوفاء بالسفتجة على عكس السند لأمر لعدم وجود قبول المسحوب عليه.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

كغيره من الأوراق التجارية يشترط لإنشاء السند لأمر شروط
موضوعية وأخرى شكلية.

1- الشروط الموضوعية:

وتتمثل في الشروط الموضوعية المتعارف عليها في كل العقود
والمتمثلة في: الرضا، الأهلية، مشروعية المحل والسبب.

2- الشروط الشكلية:

نصت عليها المادة 465 من القانون التجاري وتتمثل في الآتي:

- ✓ شرط الأمر أو تسمية الورقة بأنها سند لأمر، وبنفس اللغة
المستعملة لتحريره.
- ✓ التعهد بلا قيد أو شرط معلق
- ✓ تحديد تاريخ الاستحقاق
- ✓ تحديد مكان الوفاء
- ✓ تحديد مكان وتاريخ تحرير السند
- ✓ اسم المستفيد
- ✓ توقيع محرر السند.

وفي حالة تخلف أحد البيانات الإلزامية المذكورة أعلاه، يعتبر السند
لأمر باطلا إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة 466 من القانون
التجاري ألا وهي:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- ✓ في حالة غياب تحديد تاريخ الاستحقاق: يعتبر السند واجب الدفع لدى الاطلاع.
- ✓ في حالة عدم تعيين مكان الدفع: يعتبر مكان إنشائه هو مكان الدفع.
- ✓ في حالة عدم تحديد مكان السحب: يفترض أن يكون السند قد حرّر في المكان المذكور بجانب توقيع الساحب.

ثانيا: أحكام السند لأمر

نطبق على السند لأمر أحكام السفتجة ماعدا فيما يتعارض مع طبيعته، فلا وجود للمسحوب عليه في السند لأمر وبالتالي لا وجود للقبول ومقابل الوفاء باستثناء السند لأمر واجب الدفع بعد مدة معينة من الاطلاع¹. كما نطبق عليه نفس أحكام التظهير والتضامن بين المدينين، وحلول الأجل والرجوع لعدم الوفاء.

المبحث الثاني: الأوراق التجارية التي لا تمثل حقا نقديا

تم استحداثها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المعدل والمتمم للقانون التجاري، وهي: سند الخزن، سند النقل وعقد تحويل الفاتورة.

المطلب الأول: سند الخزن وسند النقل

سنعرّف على أحكام سند الخزن ثم إلى سند النقل.

¹ المادة 471 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

الفرع الأول: سند الخزن

نصت عليه المواد من 543 مكرر إلى 543 مكرر 7 من القانون التجاري. هو سند يسلمه المخزن العمومي للتاجر الذي قام بإيداع بضاعته لديه، إذ يسلم المخزن للتاجر إيصالاً مزدوجاً يسمى الأول " الإيصال " بينما يسمى الثاني " سند الخزن"¹.

وسنعرّج فيما يلي على بيانات سند الخزن وكيفية تدواله والوفاء به.

أولاً: البيانات الإلزامية

نصت المادة 543 مكرر 1 من القانون التجاري على البيانات الإلزامية لسند الخزن وتتمثل في:

- ✓ اسم الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالأمر أو اسم شركته.
- ✓ مهنته أو غرض الشركة
- ✓ مقرّ سكناه أو عنوان الشركة
- ✓ طبيعة المواد المودعة والبيانات الخاصة التي تسمح بالتعرّف على البضاعة وقيمتها.

ثانياً: تداول سند الخزن وأحكام الوفاء به

¹ C. GAVALDA et J. STOUFFLET, Droit commercial, éd. P.U.R, France, 1978, p. 154.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

نطبّق على سند الخزن نفس أحكام تظهير باقي الأوراق التجارية¹، فإذا كان التظهير ناقلاً للملكية فيتم في هذه الحالة تظهير الإيصال وسند الخزن معاً وتنتقل بذلك ملكية البضاعة المودعة إلى المظهر إليه.

أما إذا كان التظهير تأمينياً فيتم تظهير سند الخزن مع الاحتفاظ بالإيصال²، وفي حالة عدم وفاء المدين بالدين يقوم الحامل باتباع إجراءات الرجوع لعدم الوفاء ويحرّر احتجاج عدم الدفع، وفي خلال 08 أيام الموالية للاحتجاج يقوم ببيع البضاعة المودعة في المخزن في المزاد العلني³، أما في حالة تسديد المدين للدين يسترجع سند الخزن.

الفرع الثاني: سند النقل⁴

وهو وثيقة تمثل عملية نقل البضائع "براً، بحراً، جواً" يقوم بمقتضاها الناقل بنقل البضاعة من المرسل إلى المرسل إليه. ويصبح سند النقل سنداً تجارياً عندما يصدر و/أو يظهر للحامل أو لأمر، وهذا ما جاء في نص المادة 543 مكرر 8 من القانون التجاري.

وسنعرّف على البيانات الإلزامية لسند النقل وكذا كيفية تداوله.

1 التظهير التام، التوكيلي والتظهير التأميني.

2 المادة 543 مكرر 2/3.

3 المادة 543 مكرر 4 من القانون التجاري.

4 المصطلح الأصح هو "سند الشحن" حتى يتم التفرقة بين تذكرة نقل المسافرين وسند نقل البضائع.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

أولاً: البيانات الإلزامية

نصت عليها المادة 543 مكرر 2/8 وتتمثل في:

- ✓ اسم الشاحن سواء كان شخص طبيعي أو معنوي
- ✓ مهنته أو غرض الشركة
- ✓ مقر الشاحن أو عنوان شركته
- ✓ طبيعة البضاعة البيانات التي تسمح بالتعرّف عليها وعلى قيمتها.

ثانياً: تداول سند النقل

يكون سند النقل قابلاً للتظهير مثله مثل باقي الأوراق التجارية، كما
أحالت المادة 543 مكرر 13 من القانون التجاري إلى تطبيق أحكام سند الخزن
ماعدا ما يتعارض منها مع أحكام سند النقل.

المطلب الثاني: عقد تحويل الفاتورة

نصت عليه المواد من 543 مكرر 14 إلى 543 مكرر 18 من القانون
التجاري، وهو عقد تحلّ بمقتضاه شركة متخصصة تسمى "الوسيط" محلّ
زبونها "المنتمي" بتحصيل الديون مقابل أجر على أن يتحمّل الوسيط مخاطر
عدم الوفاء بالفواتير¹. ويهدف هذا العقد إلى تمويل المنتمي الذي غالباً ما يكون

¹ نادية فضيل، المرجع السابق، ص. 145.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

مؤسسة صغيرة أو متوسطة من خلال شراء فواتيره من طرف الوسيط مقابل
أجر أو نسبة معينة¹.

وسنتطرق إلى حقوق والتزامات كل من أطراف عقد تحويل الفاتورة.

الفرع الأول: حقوق والتزامات المنتمي

أولاً: حقوق المنتمي

- ✓ تتمثل حقوق المنتمي في:
- ✓ الحصول على اعتمادات لتمويله
- ✓ إمساك الحسابات من طرف الوسيط وأداء قيمة الحقوق
- ✓ الحصول على معلومات واستشارات من الوسيط قبل إبرام العقد.

ثانياً: التزامات المنتمي

تتمثل التزاماته في:

- ✓ الإدلاء بجميع البيانات المتعلقة بتجارته وزبائنه ومراكزهم المالية
- ✓ ضمان الحق الثابت في الفواتير المقبولة
- ✓ تحويل السندات التجارية المقدمة من طرف المدين².

¹ Louis Nougier, op.cit., p. 160.

² نادية فضيل، المرجع السابق، ص. 148.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

الفرع الثاني: حقوق والتزامات الوسيط

أولاً: حقوق الوسيط

- ✓ الحق في ملكية الحق الثابت في الفواتير المقبولة
- ✓ الحق في مراقبة معاملات المنتمي والاطلاع على مركزه المالي
- ✓ الحق في العمولة
- ✓ الحق في سحب سفاتج.

ثانياً: التزامات الوسيط

- ✓ الالتزام بدفع قيمة الفواتير لصالح المنتمي
- ✓ عدم الرجوع على المنتمي في حالة امتناع المدين عن الوفاء
- ✓ تقديم المعلومات والاستشارات للمنتمي
- ✓ فتح حساب جاري باسم المنتمي تقيّد فيه حقوق الدائن وديون

المدين¹.

¹ المرجع نفسه، ص. 152.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

الفصل الثاني: الإفلاس والتسوية القضائية

الإفلاس هو نظام يطبق على كل تاجر متوقف عن دفع ديونه التجارية المستحقة، ويهدف هذا النظام إلى التنفيذ الجماعي على أمواله من قبل دائنيه.

ويختلف الإفلاس عن التسوية القضائية من حيث الهدف، إذ يهدف الإفلاس إلى التنفيذ الجماعي على أموال المدين المتوقف عن الدفع، بينما قد تمنع التسوية القضائية التنفيذ على أموال التاجر المدين عندما يكون حسن النية حيث يكمن الهدف الأساسي من التسوية القضائية في الصلح.

ونفرق بين الإفلاس اللاإرادي والإفلاس الإرادي:

✓ الإفلاس اللاإرادي "البسيط":

وهو الإفلاس الناتج عن سوء حظ التاجر حسن النية، إذ ينتج توقفه عن الدفع في هذا النوع عن ظروف خارجة عن إرادته¹.

✓ الإفلاس الإرادي:

وهو الإفلاس الناتج عن توقف التاجر عن دفع ديونه عمداً، سواء من خلال التقصير أو التدليس، وهذا النوع يتسم بالطابع الإجرامي على عكس النوع الأول.

¹ مثلاً إفلاس بعض التجار خلال فترة جائحة كورونا.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

إذ نص المشرع على العقوبات المقررة في الإفلاس بالتقصير في المادة
383 من قانون العقوبات والمتمثلة في الحبس من شهرين إلى سنتين، وبغرامة
مالية من 25000 إلى 200.000 دج.

ولقد حددت المادتين 370 و371 من القانون التجاري الحالات التي
تندرج ضمن الإفلاس بالتقصير، حيث حددتها المادة 370 من قانون العقوبات
فيما يلي:

- في حالة ثبوت مصاريف شخصية أو تجارية مفرطة،
- في حالة استهلاك مبالغ جسيمة في عمليات نصيبية محضة أو
عمليات وهمية،
- في حالة شراء مشتريات لإعادة بيعها بسعر أقل من سعر السوق
قصد تأخير إثبات توقفه عن الدفع، أو استعمل لنفس القصد وسائل مؤدية
للإفلاس ليحصل على أموال،
- في حالة التوقف عن الدفع بإيفاء أحد الدائنين إضرارا بجماعة
الدائنين،
- في حالة شهر إفلاسه مرتين وقفل التفليستان بسبب عدم كفاية
الديون،
- في حالة عدم مسك أية حسابات مطابقة لعرف المهنة نظرا لأهمية
تجارته،
- في حالة ممارسة مهنته بشكل مخالف لحظر منصوص عليه في
القانون.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

وأضافت المادة 371 من ذات القانون الحالات التالية:

- إذا عقد تعهدات لحساب الغير بالغة الضخامة بالنسبة لوضعه عن التعاقد بدون مقابل،
- في حالة ما إذا حُكم بإفلاسه دون أن يكون قد أوفى بالتزاماته عن صلح سابق،
- في حالة عدم قيامه بالتصريح لدى كتابة الضبط بالمحكمة عن حالة توقفه عن الدفع في مهلة 15 يوما دون مانع مشروع. وينطبق ذلك كذلك على الشركات التي تتضمن شركاء متضامنين في حالة عدم قيام ممثلها القانوني بالتصريح لدى كتابة الضبط بالمحكمة في أجل 15 يوما دون وجود مانع مشروع،
- في حالة عدم حضوره شخصيا لدى وكيل التفليسة في الأحوال والمواعيد المحددة دون مانع مشروع،
- إذا كانت حساباته ناقصة أو غير ممسوكة بانتظام.

أما الإفلاس بالتدليس فينتج عن غش التاجر المفلس واحتياله قصد الإضرار بدائنيه، ويعاقب عليه حسب المادة 383 من قانون العقوبات بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 100.000 إلى 500.000 دج.

ولقد حددت المادة 374 من القانون التجاري الحالات التي تندرج ضمن الإفلاس بالتدليس وتتمثل في:

- إخفاء حساباته،

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- تبديد أو اختلاس كل أو بعض أصوله،
- الإقرار عن طريق التذليل بمديونيته بمبالغ ليست في ذمته سواء كان هذا في محرراته بأوراق رسمية أو تعهدات عرفية أو في ميزانيته.

المبحث الأول: شروط الإفلاس وكيفية إدارته

لا يطبق نظام الإفلاس إلا في حالة توافر شروط والتي سنتعرف عليها فيما يلي، ثم نعرض على كيفية إدارة التقلية.

المطلب الأول: شروط الإفلاس

يشترط لتنفيذ الإفلاس توافر شروط موضوعية وأخرى شكلية.

الفرع الأول: الشروط الموضوعية

تتمثل الشروط الموضوعية للإفلاس حسب المادة 215 من القانون التجاري في: صفة التاجر من جهة وتقف هذا الأخير عن الدفع من جهة أخرى.

أولاً: صفة التاجر

تطلق صفة التاجر على كل شخص يقوم بأعمال تجارية على سبيل الاحتراف والاستقلال مع قيده في السجل التجاري، ونفرق في هذا السياق بين التاجر الشخص الطبيعي والتاجر الشخص المعنوي.

1- التاجر الشخص الطبيعي:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

يخضع كل شخص طبيعي لنظام الإفلاس متى قام بعمل تجاري على
سبيل الاحتراف والاستقلال مع اشتراط الأهلية التجارية¹ والقيود في السجل
التجاري. غير أنه يثار التساؤل حول التاجر المتوفي والتاجر المعتزل، فهل يتم
تطبيق نظام الإفلاس عليهما؟

بالرجوع إلى المادة 219 من القانون التجاري نجد أنه يطبق نظام
الإفلاس على التاجر المتوفي، في حالة وقوع الوفاة بعد توقفه عن دفع ديونه،
ويشترط تقديم طلب شهر إفلاسه خلال سنة من تاريخ وفاته. ورغم سقوط حق
الدائن في تقديم طلب شهر الإفلاس بمرور سنة من تاريخ الوفاة، إلا أن حقه
في الدين يبقى قائما وعالقا بالتركة.

أما بالنسبة للتاجر المعتزل فيطبق عليه نظام الإفلاس حسب المادة 220
من القانون التجاري متى حصل الاعتزال بعد التوقف عن الدفع، ويشترط تقديم
طلب شهر الإفلاس خلال سنة من تاريخ شطبه من السجل التجاري.

ويثار الإشكال بالنسبة للتاجر المستتر، فهل يطبق نظام الإفلاس على
التاجر الظاهر أو المستتر أو كلاهما معا؟

¹ إذ يطبق على التاجر البالغ 19 سنة أو القاصر المرشد وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 05 من
القانون التجاري، كما يطبق على المرأة المتزوجة في حالة ممارستها للتجارة وفق الشروط القانونية.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

لم يتطرق المشرع الجزائري إلى هذه الحالة، غير أنه يرى الفقهاء
ضرورة تطبيق نظام الإفلاس على التاجر الظاهر والمستتر معا بصفة تضامنية
عقابا لهما على مساسهما بعنصر الائتمان في المعاملات التجارية¹.

2- التاجر الشخص المعنوي:

يطبق نظام الإفلاس على الشركات التجارية، ونفرق بين شركات
الأشخاص وشركات الأموال. إذ يستتبع إفلاس الشركة إفلاس الشركاء
المتضامنين نظرا لقيام مسؤوليتهم الشخصية والتضامنية، إلا في حالة الاتفاق
على استمرارها.

أما في شركات الأموال ونظرا لقيام المسؤولية المحدودة للشركاء فيها
وعدم اكتسابهم لصفة التاجر، فلا يؤدي إفلاس الشركة إلى إفلاس الشركاء،
غير أنّ إفلاسها يستتبع إفلاس المديرين فيها والمسيرين والمفوضين وكل
الممثلين لها والقائمين بإدارتها باعتبارهم السبب الرئيسي في إفلاسه في حالة
قيامهم بتصرفات لمصلحتهم الخاصة².

أما بالنسبة للشركة الفعلية، فيجوز شهر إفلاسها في حالة توقفها عن
الدفع قبل الحكم ببطلانها، وذلك حماية لمصلحة الغير الذي تعامل معها. كما

¹ C. GAVALDA et J. STOUFFLET, *op.cit.*, p. 213.

² المادة 224 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

يمكن شهر إفلاس الشركة في طور التصفية باعتبارها تبقى محتفظة بشخصيتها
المعنوية في هذه الفترة¹.

أما بالنسبة لشركة المحاصة فلا تخضع لإجراءات الإفلاس والتسوية
القضائية لعدم اكتسابها الشخصية المعنوية ولا لصفة التاجر².

ثانيا: التوقف عن الدفع

يقصد به توقف التاجر عن تسديد ديونه التجارية المستحقة. ومن هنا
يظهر الفرق بين الإفلاس والإعسار، إذ ينتج الإعسار عن عجز المدين عن
دفع ديونه بسبب زيادة خصومه عن أصوله³. بينما يطبق نظام الإفلاس على
التاجر الذي توقف عن دفع ديونه رغم توفر الأموال لديه⁴.

ويشترط في الدين المؤدي للإفلاس الشروط التالية:

1- أن يكون الدين مستحق الوفاء:

¹ راشد راشد، المرجع السابق، ص. 202.

² المادة 795 مكرر 2 من القانون التجاري.

³ أي عدم كفاية أمواله لتسديد الديون.

⁴ إما بسبب احتياله، أو بسبب عدم حلول تواريخ استحقاق مدينه.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

إذ لا يجوز للدائن مطالبة المدين بقيمة الدين قبل حلول الأجل المتفق عليه أو في حالة سقوطه بالتقادم، فالعبرة بتقديم طلب شهر إفلاس المدين وقت نشوء الدين¹.

2- أن يكون الدين مؤكّد ومعين القيمة:

فلا يجوز أن يكون الدين معلقاً على شرط أو قيد، كما يجب تحديد قيمته بشكل دقيق.

3- أن يكون الدين خالياً من أي نزاع:

فلا يمكن للمحكمة قبول طلب شهر إفلاس التاجر المتوقف عن الدفع في حالة ما إذا كان الدين متنازع عليه.

4- أن يكون الدين تجارياً:

يحق لأيّ دائن المطالبة بدينه، غير أنّه لا يمكن طلب شهر إفلاس التاجر المتوقف عن الدفع إلا في حالة ما إذا تعلّق الأمر بدين ناتج عن معاملة تجارية، باعتبار أنّ الإفلاس هو نظام تجاري على عكس الإعسار.

5- امتناع المدين عن الوفاء بدينه:

¹ شريقي نسرين، الإفلاس والتسوية القضائية، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2013، ص. 25.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

لا يمكن تقديم طلب شهر إفلاس التاجر إلا في حالة امتناعه عن تسديد
دينه المستحق الوفاء.

أما بالنسبة لتاريخ التوقف عن الدفع فيتم تحديده من طرف المحكمة في
أول جلسة لها، وتقضي في نفس الجلسة بالتسوية القضائية أو الإفلاس. وفي
حالة عدم تحديد تاريخ التوقف عن الدفع، فيعتبر في هذه الحالة تاريخ صدور
الحكم بالإفلاس أو التسوية القضائية هو نفسه تاريخ التوقف عن الدفع، وهذا
ما نصت عليه المادة 222 من القانون التجاري.

الفرع الثاني: الشروط الشكلية

حسب المادة 225 من القانون التجاري فإنه لا يتوقف الإفلاس والتسوية
القضائية على توقف التاجر عن دفع ديونه المستحقة فحسب، بل يشترط صدور
حكم قضائي مقرر لذلك.

وعليه يجدر بنا التعرف على المحكمة المختصة في الحكم بشهر
الإفلاس وكذا الأشخاص الذين يحق لهم طلب شهر الإفلاس، ثم مضمون حكم
شهر الإفلاس.

أولاً: المحكمة المختصة

ونفرق بين الاختصاص النوعي والاختصاص المحلي.

1- الاختصاص النوعي:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

تم استحداث المحكمة التجارية المتخصصة بموجب القانون رقم 22-
13 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية¹، بمقتضى المادة 536
مكرر منه والتي حددت اختصاصات المحكمة التجارية المتخصصة على سبيل
الحصر، من بينها المنازعات المتعلقة بالإفلاس والتسوية القضائية.

وتتميز الإجراءات أمام هذه المحاكم بإلزامية اللجوء إلى الصلح بين
الأطراف قبل قيد الدعوى، مما يؤدي إلى تصالح أطراف النزاع أو عدم تحقق
الصلح مما يستوجب مواصلة النزاع ومباشرة الإجراءات أمام المحكمة
التجارية المتخصصة.

2- الاختصاص المحلي:

يتم رفع الدعوى المتعلقة بالإفلاس والتسوية القضائية في محكمة
الموطن الذي يباشر فيه الشخص تجارته²، وفي حالة تعدد الموطن يعقد
الاختصاص في موطن المحل الرئيسي.

¹ المؤرخ في 12 يوليو 2022 المعدل والمتمم للقانون 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2005 المتضمن قانون
الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 17 يوليو 2022، العدد 48.

² المادة 37 من القانون المدني

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

أما بالنسبة للشركات فترفع الدعوى أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان افتتاح الإفلاس أو التسوية القضائية أو مكان المقر الاجتماعي¹.

ثانيا: طلب شهر الإفلاس

يتم الحكم بشهر إفلاس التاجر المتوقف عن دفع ديونه المستحقة بعد تقديم طلب بذلك من الأشخاص المعنية والمتمثلة في الآتي:

1- المدين:

حسب المادة 215 من القانون التجاري فإنه يجب على المدين سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقدم إقرارا بتوقفه عن الدفع خلال 15 يوما من هذا التوقف، وذلك قصد افتتاح إجراءات التسوية القضائية أو الإفلاس.

كما حددت المادة 218 من ذات القانون الوثائق المرفقة مع الإقرار وتتمثل في:

- ✓ الميزانية وحساب النتائج وبيان المكان،
- ✓ بيان التعهدات الخارجة عن ميزانية آخر سنة مالية،
- ✓ بيان رقمي بالحقوق والديون واسم موطن كل دائن،
- ✓ جرد مختصر لأموال المؤسسة،

¹ المادة 40 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

✓ قائمة بأسماء الشركاء المتضامنين وموطن كل منهم¹.

ويجب أن تكون هذه الوثائق مؤرخة وموقع عليها من طرف المدين مع إقراره بصحتها، وإذا تعذر تقديم أي من هذه الوثائق أو عدم تقديمها كاملة، يجب أن يتضمن الإقرار الأسباب التي حالت دون ذلك.

2- الدائن:

حسب المادة 216 من القانون التجاري فإنه يمكن افتتاح إجراءات الإفلاس أو التسوية القضائية بناء على طلب الدائن مهما كانت طبيعته. ونشير إلى أنه لا يشترط تعدد الدائنين لشهر الإفلاس بل يكفي دائن واحد.

ويجب على المحكمة التأكد من وجود توقف فعلي عن الدفع تجنبا للتشهير بالسمعة التجارية للتاجر من قبل الدائنين².

كما يجب على المحكمة تحديد تاريخ قريب لأول جلسة للنظر في طلب الدائن واستدعاء المدين للجلسة، مع وضع الأختام على أموال المدين واتخاذ أي إجراء تحفظي إلى غاية الفصل في الموضوع.

3- المحكمة:

¹ إذا تعلق الأمر بشركة تتضمن شركاء متضامنين.

² أحمد محمد محرز، العقود التجارية ونظام الإفلاس، دار الكتب القانونية، مصر، 2003، ص.52.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

الأصل أنه لا يحق للمحاكم الفصل تلقائياً، غير أن المشرع أجاز للمحكمة في المادة 2/216 من القانون التجاري اتخاذ إجراءات الإفلاس والتسوية القضائية تلقائياً¹. ويمكنها القيام بذلك إذا ثبت لها توقف التاجر عن الدفع في الحالات التالية:

- ✓ رفع الدعوى من غير ذي صفة،
- ✓ انسحاب الدائن رافع الدعوى قبل صدور الحكم فيها،
- ✓ دفع المدين ببطلان إجراءات الدعوى،
- ✓ إبلاغ المحكمة بقيام حالة التوقف عن الدفع أو اكتشافها وذلك بأي طريق،
- ✓ اختفاء المدين وإخفائه لأمواله،
- ✓ وفاة المدين وعدم رفع ورثته طلب شهر إفلاس مورثهم خلال سنة من وفاته.

4- النيابة العامة:

لا يوجد نص صريح في القانون التجاري يجيز للنيابة العامة حق تقديم طلب شهر إفلاس المدين، غير أنه بالرجوع إلى المادة 230 من القانون التجاري نجد أنها تنص على ضرورة توجيه كاتب ضبط المحكمة إلى وكيل الجمهورية المختص ملخصاً للأحكام الصادرة بشهر الإفلاس والتسوية القضائية بغرض تحريك الدعوى العمومية.

¹ باعتباره من النظام العام نظراً لمساسه بعنصر الائتمان في القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

ثالثا: مضمون الحكم

بعدما تتأكد المحكمة من توافر الشروط الموضوعية، تصدر الحكم
بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية، ويجب أن يتضمن الحكم البيانات التالية:

- ✓ تعيين تاريخ التوقف عن الدفع والقضاء بشهر الإفلاس أو التسوية
القضائية،
- ✓ تعيين القاضي المنتدب ووكيل التفليسة والمراقبين،
- ✓ الأمر عند الاقتضاء باتخاذ الإجراءات التحفظية للمحافظة على
حقوق الدائنين.

ويجب نشر الحكم بالإفلاس أو التسوية القضائية وفقا لما جاء في المواد
228، 229 و230 من القانون التجاري حيث يجب:

- تسجيل الحكم في السجل التجاري،
- إعلان الحكم بتعليقه في قاعة جلسات المحكمة لمدة 3 أشهر،
- نشر ملخص الحكم في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية،
- نشر ملخص الحكم في الأماكن التي يكون فيها للمدين مؤسسات
تجارية.

ويقوم بعملية النشر كاتب ضبط المحكمة خلال 15 يوما من تاريخ
صدور الحكم بشهر الإفلاس.

ويتميز الحكم بشهر الإفلاس بالخصائص التالية:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

1- حكم مقرّر:

أي أنه يقرّر حالة الإفلاس ولا ينشئها، حيث أن حالة التوقف عن الدفع كانت قائمة قبل صدور الحكم.

2- ذو حجية مطلقة:

الأصل أنّ الأحكام لها حجية نسبية أي أنها تنتج آثارها بين أطرافها فقط، غير أن الحكم بشهر الإفلاس له حجية مطلقة في مواجهة الجميع ويحق لكل ذي مصلحة المعارضة في الحكم، إذ أنه لا يقتصر على أطراف النزاع فقط¹.

3- ذو نفاذ معجل:

حسب المادة 227 من القانون التجاري فإن جميع أحكام الإفلاس والتسوية القضائية معجلة النفاذ رغم المعارضة والاستئناف، ماعدا الحكم الذي يقضي بالمصادقة على الصلح.

ويكمن الغرض من النفاذ المعجل في المحافظة على أموال المفلس لصالح الدائنين، ومنعه من التصرف فيها أو تفضيل دائن عن آخر².

¹ Yves Guyon, Droit des affaires, entreprises en difficultés, redressement judiciaire, faillite, éd. Economica, France, 1993, p. 182.

² *Ibid*, p. 183

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز الطعن في الحكم بشهر الإفلاس
بالمعارضة والاستئناف وفق المادتين 231 و234 من القانون التجاري. إذ
حددت المادة 231 مدة المعارضة ب 10 أيام من تاريخ الحكم أو من تمام آخر
إجراء بالنسبة للأحكام الخاضعة لإجراءات النشر. أما المادة 234 فحددت مدة
الاستئناف ب 10 أيام من تاريخ تبليغ الحكم.

غير أنه استثنى المشرع الأحكام الصادرة ابتدائياً نهائياً من الطعن،
وحددها المادة 232 من القانون التجاري في:

- الأحكام التي تقرر بوجه مؤقت قبول الدائن في المداورات عن
مبلغ تحدده،
- الأحكام التي تفصل بها المحكمة فيما يخص الطعون الواردة على
الأوامر الصادرة من القاضي المنتدب في حدود اختصاصاته،
- الأحكام الخاصة بالإذن باستغلال المحل التجاري.

وفي الأخير يطرح السؤال التالي: هل يجوز إدانة التاجر في الإفلاس
الفعلي؟

يقصد بالإفلاس الفعلي توقف التاجر عن الدفع دون صدور الحكم بشهر
إفلاسه، وحسب المادة 225 من القانون التجاري فإنه لا يشهر إفلاسه لكن
يعاقب جزائياً على جريمته الإفلاس بالتقصير أو الإفلاس بالتدليس.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

المطلب الثاني: إدارة التفليسة

تتم إدارة التفليسة من خلال أشخاص معينين ووفق إجراءات قانونية،
وهذا ما سيتم التعرّيج عليه فيما يلي.

الفرع الأول: أشخاص التفليسة

يتمثّل هؤلاء في:

أولاً: المدين

يعد المدين أهم شخص في إدارة التفليسة ونفرق بين المدين في التفليسة
والمدين في التسوية القضائية:

1- المدين في التفليسة:

يؤدي الحكم بشهر الإفلاس إلى غلّ يد المدين المفلس عن إدارة أمواله
سواء الحاضرة أو المستقبلية، ويحلّ محلّه في هذه الحالة الوكيل المتصرف
القضائي. كما تخصّص للمدين المفلس إعانة مالية له ولأسرته يتم تحديدها من
طرف القاضي المنتدب بناء على اقتراح الوكيل المتصرف القضائي، وهذا ما
نصت عليه المادة 1/242 من القانون التجاري.

2- المدين في التسوية القضائية:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

ويقصد به المدين المقبول في التسوية القضائية، ويعتبر قانونا كالمفلس غير أنه لا يقصد بغلّ اليد في هذه الحالة استبدال المدين بالوكيل المتصرف القضائي، وإنما يقوم هذا الأخير بمساعدة المدين المفلس، وتعد هذه المساعدة إجبارية في كافة الأعمال الخاصة بالتصرف في أمواله، وهذا ما جاء في المادة 3/244 من القانون التجاري.

ثانيا: الوكيل المتصرف القضائي

كان يطلق عليه في الأمر رقم 59-75 وكيل التفليسة¹، ثم أصبح يطلق عليه مصطلح الوكيل المتصرف القضائي بموجب الأمر 27-96 المعدل والمتمم للقانون التجاري².

ينتج عن غل يد المدين المفلس تعيين الوكيل المتصرف القضائي ليحل محله في إدارة أمواله، ويتم تعيينه في الحكم الصادر بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية، والذي يكون من بين الأشخاص المسجلين في القائمة التي تعدّها اللجنة الوطنية³.

وتتمثل مهام الوكيل المتصرف القضائي في:

¹ الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية المؤرخة في 19 ديسمبر 1975، العدد 101.

² المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 أبريل 1995 المعدل والمتمم للأمر 59-75 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية المؤرخة في 27 أبريل 1993، العدد 27.

³ المادة 4 من الأمر 27-96، وحددت المادة 9 من نفس الأمر هذه القائمة.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

- وضع الميزانية في حالة عدم قيام المدين بذلك، ويستعيد في ذلك بالدفاتر التجارية والوثائق الحسابية وجميع الأوراق، ثم يودعها بكتابة ضبط المحكمة¹،
- جرد أموال المدين بحضوره أو بعد استدعائه قانونا بموجب رسالة موسى عليها²،
- القيام بالإجراءات التحفظية لحفظ حقوق المدين كتسجيل الرهون الرسمية التي لم يقم بها المدين³،
- تحصيل ديون المدين التي لدى الغير والتي حل أجلها⁴،
- تقديم تقرير للقاضي المنتدب خلال شهر من استلام مهامه حول الوضعية الظاهرة للمدين، وأسباب هذه الوضعية وخصائصها.
- اقتراح الإعانات المعيشية للمدين وأسرته⁵،
- بيع منقولات المدين بعد حصوله على إذن من القاضي المنتدب تحت طائلة بطلان عملية البيع.

ثالثا: القاضي المنتدب

1 المادة 256 من القانون التجاري.

2 المادة 264 من القانون التجاري.

3 المادة 255 من القانون التجاري.

4 المادة 268 من القانون التجاري.

5 المادة 242 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

حسب المادة 1/235 من القانون التجاري فإنه يتم تعيين القاضي
المنتدب في بداية كل سنة قضائية بأمر من رئيس المجلس القضائي، بناء على
اقتراح رئيس المحكمة.

وتكمن مهامه في:

- رئاسة جمعية الدائنين¹،
- تعيين الوكيل المتصرف القضائي،
- تعيين المراقبين وعزلهم²،
- جمع المعلومات عن الوضعية المالية للمفلس وديونه،
- الفصل في نزاعات الوكيل المتصرف القضائي مع الدائنين³،
- الإذن للوكيل المتصرف القضائي ببيع الأموال المنقولة أو
البضائع⁴،
- الإذن للوكيل المتصرف القضائي بإجراء التحكيم أو الصلح في
كافة منازعات الدائنين،

¹ المادة 315 من القانون التجاري.

² المادتين 240 و241 من القانون التجاري.

³ المادة 239 من القانون التجاري.

⁴ المادة 269 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

– إبلاغ وكيل الجمهورية عن وضعية المدين من أجل تحريك
الدعوى العمومية¹.

رابعاً: المراقبون

يقوم القاضي المنتدب بتعيين مراقباً أو اثنين من بين الدائنين، شريطة
ألا تكون صلة قرابة بين المراقبين والمدين المفلس حت الدرجة الرابعة، وهذا
ما نصت عليه المادة 240 من القانون التجاري.

ويتم عزل المراقبين من طرف القاضي المنتدب بناء على رأي أغلبية
الدائنين، كما يمارس المراقبون وظائفهم مجاناً².

وتتمثل مهام المراقبون في:

- فحص الحسابات وبيان الوضعية المقدمة من المدين،
- مساعدة القاضي المنتدب في مهمته بمراقبة أعمال الوكيل
المتصرف القضائي.

خامساً: جماعة الدائنين

تتشكّل جماعة الدائنين بمجرد صدور الحكم بشهر إفلاس المدين بقوة
القانون، وتتكوّن هذه الجماعة من جميع دائني المدين سواء الدائنين العاديين أو

¹ المادة 257 من القانون التجاري.

² المادة 240 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

أصحاب الامتياز العام، أما فيما يخص الدائنين المرتهنين وأصحاب الامتياز
الخاص فلا يدخلون ضمن جماعة الدائنين¹ إلا على سبيل المراجعة².

الفرع الثاني: إجراءات التفليسة

تتمثل إجراءات التفليسة في: حصر أموال المدين المفلس وحصر ديون
المدين وتحققها.

أولاً: حصر أموال المدين المفلس

ويتم حصرها من خلال:

1- وضع الأختام:

حسب المادة 258 من القانون التجاري فإنه يجب على محكمة الإفلاس
أن تأمر بوضع الأختام على الخزائن والحافظات والدفاتر والأوراق
والمنقولات والخازن والأوراق التجارية التابعة للمدين، وفي حالة ما إذا كان
المدين شخصاً معنوياً يتضمن شركاء متضامنين، فيتم في هذه الحالة وضع
الأختام على الأموال الشخصية لكل واحد منهم. وإذا كانت هذه الأموال خارجة
عن دائرة اختصاص المحكمة المختصة، يتم توجيه إعلان إلى قاضي المحكمة
التي توجد أموال المدين المفلس في دائرة اختصاصها.

¹ باعتبار أنّ حقوقهم مؤمنة بضمانات خاصة تسمح لهم باستيفائها من خلال التنفيذ عليها فردياً ومباشرة.

² المادة 292 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

ويجوز للقاضي المنتدب قبل صدور الحكم بشهر الإفلاس وضع الأختام
تلقائيا أو بناء على طلب أحد الدائنين، في حالة اختفاء المدين أو اختلاسه كافة
الأموال أو بعضها¹.

ويطرح التساؤل التالي: هل توضع الأختام على جميع أموال المدين
المفلس؟

حسب المادتين 260 و 261 من القانون التجاري فإنه يجوز للقاضي
المنتدب وبناء على طلب الوكيل المتصرف القضائي إعفاء المدين المفلس من
وضع الأختام أو الإذن باستخراجها في حالة وضع الأختام عليها بالنسبة:

- للمنقولات والأمتعة اللازمة للمدين وأسرته،
- الأشياء المعرّضة للتلف القريب أو لانخفاض القيمة الوشيك،
- ما يلزم استعماله في نشاطه في حالة الترخيص له بالاستمرار في
استغلال نشاطه،
- الدفاتر والمستندات الحسابية،
- الأوراق التجارية التي حان أجلها أو المحتملة القبول أو التي
يستدعي الحال اتخاذ إجراءات تحفظية بالنسبة لها.

2- الجرد:

¹ المادة 3/258 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

بعد رفع الأختام يقوم الوكيل المتصرف القضائي بجرد أموال المدين
المفلس بحضوره أو بعد استدعائه برسالة موصى عليها¹، كما يتأكد من وجود
الأشياء المعفاة من وضع الأختام، وتحرّر قائمة الجرد من نسختين أصليتين
تودع إحداها لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة وتبقى الأخرى لدى الوكيل
المتصرف القضائي.

وعند إتمام قائمة الجرد في حالة شهر الإفلاس، تسلّم للوكيل المتصرف
القضائي البضائع والنقود وسندات الحقوق والدفاتر وحاجات المدين ليأخذها
في عهده بإقرار يحرّره في أسفل قائمة الجرد².

3- إدارة أموال المدين:

بعد إتمام عملية الجرد يقوم الوكيل المتصرف القضائي بالمهام المخولة
له قانونا والتي أذن له بها القاضي المنتدب لاتخاذ القرار في مصير التفليسة،
وتوزيع حقوق الدائنين.

وتتمثل مهامه في هذه المرحلة في:

- الأعمال التحفظية،
- تحصيل الديون،
- بيع الأموال،

¹ المادة 264 من القانون التجاري.

² المادة 267 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- مباشرة التحكيم والصلح،
- الاستمرار في استغلال النشاط التجاري،
- إيداع المبالغ المحصّلة¹.

ثانيا: حصر ديون المدين وتحقيقها

سننظر إلى تقديم الديون ثم تحقيقها.

1- تقديم الديون:

بعد شهر إفلاس المدين يقدم الدائنون طلبات الانضمام إلى تفضية مدينهم إلى الوكيل المتصرف القضائي، مع تقديم الوثائق الثبوتية لهذه الديون. كما يمكن قبول الديون الجمركية والجبائية بصفة مؤقتة².

وتحدد مهلة الانضمام إلى التفضية بشهر واحد ابتداء من تاريخ صدور الحكم بالإفلاس والتسوية القضائية. وفي حالة تخلف أحد الدائنين عن تقديم مستنداته خلال هذه المهلة فلا يتم قبولهم في توزيعات الأموال، وفي حالة إثبات تخلفه لقوة قاهرة فيمكنه في هذه الحالة المشاركة فقط في توزيع الحصص والأرباح المستقبلية³.

¹ شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 55.

² المادة 280 من القانون التجاري.

³ المادة 281 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

2- تحقيق الديون:

يقوم الوكيل المتصرف القضائي بتحقيق الديون بمساعدة المراقبون وبحضور المدين، وإذا ناقش الوكيل المتصرف القضائي الدين كله أو جزء منه يجب عليه إخبار الدائن برسالة موصى عليها، وللدائن تقديم البيانات كتابية أو شفوية في أجل ثمانية أيام¹.

كما يقدم الوكيل المتصرف القضائي اقتراحاته حول قبول أو رفض الديون المناقشة للقاضي المنتدب من أجل تقرير قائمة الديون. ثم يقوم القاضي المنتدب بالتوقيع على قائمة الديون خلال 3 أشهر من تاريخ الحكم بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية، ثم يودعها الوكيل المتصرف القضائي لدى كتابة ضبط المحكمة، مع إيضاح القرار المتخذ بخصوص المقترحات التي قد أبدتها بشأن هذه الديون².

وفي حالة كفاية الأموال لسداد الديون يتم توزيع أموال المدين في هذه الحالة على الدائنين حسب الأولوية، أما في حالة عدم كفاية أموال المدين لسداد ديونه فتقرر في هذه الحالة المحكمة بناء على تقرير القاضي المنتدب إقفال التفليسة لعدم كفاية الديون³، ويكون هذا الإقفال مؤقتا إذ يتم استئناف إجراءات

¹ المادة 282 من القانون التجاري.

² المادة 283 من القانون التجاري.

³ المادة 355 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

التفليسة في حالة ظهور أموال جديدة للمدين. كما يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة العدول عن حكمها إذا أثبت وجود أموال كافية¹.

وفي حالة افتتاح التفليسة فإنها تستأنف من آخر إجراء أفلت فيه، وتتوقف أحقية الدائنين في رفع الدعاوى الفردية².

المبحث الثاني: آثار الإفلاس وكيفية انتهائه

سنتعرف فيما يلي على الآثار الناتجة عن الحكم بشهر الإفلاس وكيفية انقضائه.

المطلب الأول: آثار الإفلاس

ينتج عن الحكم بشهر الإفلاس آثاراً قانونية سواء بالنسبة للمدين المفلس أو بالنسبة لجماعة الدائنين، وهذا ما سيتم التعرّيج عليه.

الفرع الأول: الآثار بالنسبة للمدين

ونفرق بين الآثار المتعلقة بالذمة المالية للمدين، الآثار المتعلقة بشخص المدين والآثار المتعلقة بتصرفات المدين في فترة الريبة.

¹ المادة 356 من القانون التجاري.

² لأنه في حالة قفل التفليسة لعدم كفاية الأموال، يحق للدائنين رفع دعوى فردية ضد الدائن.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

أولاً: الآثار المتعلقة بالذمة المالية للمدين

حسب المادة 1/244 من القانون التجاري فإنه يترتب عن الحكم بشهر إفلاس المدين غلّ يده عن إدارة أمواله أي منعه في إدارة أمواله حماية لمصلحة الدائنين¹، ونشير إلى أنه لا يؤدي غل اليد إلى فقدان المدين المفلس لأهليته، بل يجعل تصرفاته غير سارية في مواجهة جماعة الدائنين².

غير أنه يطرح الإشكال حول التصرفات التي تغلّ يد المدين المفلس عنها، فهل تغلّ يده عن كل التصرفات التي يقوم بها؟

نفرّق بين التصرفات التي تدخل في نطاق قاعدة غل اليد، والتصرفات التي تخرج عن تطبيق هذه القاعدة.

1- ما يدخل في نطاق قاعدة غل اليد:

✓ بالنسبة للتصرفات القانونية:

يمنع على المدين المفلس القيام بأي تصرف قانوني كالبيع والإيجار والقرض والهبة والتوقيع على سندات تجارية، وفي حالة قيامه بها بعد صدور الحكم بشهر إفلاسه فلا تكزن نافذة في مواجهة دائنيه³. وحسب المادة 244 من

¹ F. PEROCHON, *Entreprise en difficulté, instruments de crédit et de paiement*, L.J.D.J., France, 2003, p. 210.

² بن عنتر ليلي، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، بيت الأفكار، الجزائر، 2020، ص. 190.

³ شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 63.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

القانون التجاري فإن قاعدة غل اليد تطبق بقوة القانون بمجرد صدور الحكم،
ولا يشترط في المتعاقد الآخر حسن النية أو العلم بصدور الحكم بشهر الإفلاس.

✓ بالنسبة للأموال

تطبق قاعدة غل اليد على أموال المفلس سواء الحاضرة منها أو
المستقبلية، ولا يجوز له الوفاء بدين دائن من دائنيه، واستثناء أجازت المادة
250 من القانون التجاري للدين بالوفاء بالورقة التجارية وذلك حماية لعنصر
الانتمان في المعاملات التجارية.

✓ بالنسبة للفعل الضار:

تطبق قاعدة غل اليد على الفعل الضار الناتج عن المدين المفلس أو
تابعيه أو الأشياء أو الحيوانات التي تحت حراسته، ففي حالة وقوع ضرر
يستوجب التعويض بعد الحكم بشهر الإفلاس فلا يمكنه دفع التعويض للشخص
المتضرر، بل يتحصّل هذا الأخير على مبلغ التعويض بعد انتهاء التفليسة. لكن
في حالة قيام الضرر قبل صدور الحكم بشهر الإفلاس يحق للمتضرر في هذه
الحالة الدخول ضمن جماعة الدائنين حتى في حالة صدور الحكم بالتعويض
بعد تاريخ الحكم بشهر الإفلاس لأن العبرة بوقت ارتكاب الفعل الضار¹.

✓ الحق في التقاضي:

¹ شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 64.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

يمنع عن المدين المفلس ممارسة حقه في التقاضي بمجرد الحكم بشهر
إفلاسه ويحل محله في ذلك الوكيل المتصرف القضائي، غير أن المادة 2/244
من القانون التجاري أجازت للمدين المفلس كاستثناء الطعن في الحكم الصادر
بشهر إفلاسه والدعاوى التي يخاصم فيها الوكيل المتصرف القضائي.

2- ما يخرج عن نطاق قاعدة غل اليد:

سمح المشرع للمدين المفلس بالقيام ببعض التصرفات باعتبارها لا
تمس بمصلحة جماعة الدائنين، وتتمثل في:

– التصرفات التي يقوم بها المدين المفلس باعتباره ولياً أو وصياً،
وكذا التصرفات المتعلقة بالمعيشة اليومية للمدين المفلس، والقيام بالإجراءات
التحفظية للمحافظة على أمواله في حالة عدم قيام الوكيل المتصرف القضائي
بذلك مثل قيد الرهن.

– الأموال المملوكة للغير كالوديعة أو أموال القصر، أو الأموال غير
القابلة للحجز والمنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

– الدعاوى الشخصية المتعلقة بشخص المدين المفلس والتي لا يجوز
للكيل المتصرف القضائي مباشرتها كدعوى الطلاق، والدعاوى الجزائية عن
الجرائم المرتكبة من المفلس، والدعاوى الخاصة بالمطالبة بالتعويض.

ثانياً: الآثار المتعلقة بشخص المدين

بالإضافة إلى الآثار المتعلقة بالذمة المالية للمدين، يترتب على الحكم
بشهر الإفلاس آثاراً تتعلق بشخص المدين المفلس وتتمثل في:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

1- الآثار التي في صالحه:

- تقرير إعانة للمدين المفلس ولأسرته يحددها القاضي المنتدب بناء على اقتراح الوكيل المتصرف القضائي¹، يكون مصدرها من أموال المدين.
- الإذن باستخدام المدين المفلس إذ يمكن للوكيل المتصرف القضائي طلب الإذن لاستخدام المدين المفلس لتسهيل إجراءات الإفلاس².
- تقرير الصلح بين المفلس ودائنيه، فعند قبول المدين للتسوية القضائية يستدعي القاضي المنتدب الدائنين لإنشاء عقد الصلح بينهم³.

2- الآثار التي ليست في صالحه:

- سقوط بعض حقوقه المدنية والسياسية عنه إلى غاية رد اعتباره⁴،
- تقييد حرية المدين المفلس، إذ يحبس في حالة ثبوت إدانته بالإفلاس بالتقصير أو بالتدليس.

ثالثاً: الآثار المتعلقة بتصرفات المدين في فترة الريبة

لم يعرف المشرع مفهوم فترة الريبة⁵، ويمكن تعريفها بأنها الفترة الممتدة ما بين تاريخ التوقف عن الدفع وتاريخ صدور الحكم بشهر الإفلاس.

1 المادة 1/242 من القانون التجاري.

2 المادة 2/242 من القانون التجاري.

3 المادة 317 من القانون التجاري.

4 المادة 243 من القانون التجاري.

5 أي فترة "الشك"

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

أي أنها الفترة التي تسبق مباشر الحكم بشهر الإفلاس، وتعد أخطر مرحلة على
حقوق الدائنين¹.

وخوّل المشرّع صلاحية تحديد فترة الريبة للمحكمة المختصة في النظر
في قضايا الإفلاس والتسوية القضائية، شريطة ألا يكون تاريخ تحديدها سابقا
ب 18 شهر من تاريخ صدور الحكم².

كما مدّد المشرّع فترة الريبة بمدة 6 أشهر السابقة لتاريخ التوقف عن
الدفع بالنسبة للتصرفات بغير عوض، وفي حالة وفاة أو اعتزال التاجر ولم يتم
تحديد تاريخ توقفه عن الدفع، فيعد تاريخ الوفاة أو الاعتزال نفسه تاريخ التوقف
عن الدفع مع مراعاة إضافة مدة 6 أشهر³.

وبالنسبة لتصرفات المدين المفلس القائمة في فترة الريبة، فنفرّق بين
عدم النفاذ الوجوبي لها وعدم النفاذ الجوازي.

1- عدم النفاذ الوجوبي:

ويقصد به وجوب الحكم ببطلان التصرفات التي يقوم بها المدين المفلس
في فترة الريبة دون أن تكون للمحكمة السلطة التقديرية في ذلك، وحدّد المادة
247 من القانون التجاري هذه التصرفات على سبيل الحصر والمتمثلة في:

¹ بن عنتر ليلي، المرجع السابق، ص. 202.

² المادة 242 من القانون التجاري.

³ شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 70.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- التصرفات الناقلة للملكية المنقولة أو العقارية بغير عوض:

أي التصرفات القائمة على سبيل التبرّع، وتشمل بذلك كل التصرفات التي يقوم بها المدين المفلس بدون مقابل أيا كان شكلها أو موضوعها¹، كالهبة أو الإبراء.

- عقود المعاوضة التي يتجاوز فيها التزام المدين بكثير التزام الطرف الآخر:

أي التصرفات التي يقوم بها المدين المفلس في فترة الريبة والتي يكون فيها التزامه أكبر بكثير من التزام الطرف الآخر، كالبيع بثمن بخس أو الشراء بمبلغ مرتفع جدا مقارنة بقيمة الشيء المبيع².

- الوفاء بالديون غير حالة الأجل بتاريخ الحكم المعلن بالتوقف عن الدفع مهما كانت كميته:

لا يحق للمدين المفليس الوفاء بالديون التي عليه قبل تاريخ استحقاقها مهما كان نوع العقد أو كيفية الوفاء، وفي حالة قيامه بذلك في فترة الريبة فيجب على المحكمة الحكم بعدم نفاذه باعتباره تصرف يضر بمصلحة جماعة الدائنين.

¹ إلياس ناصيف، موسوعة الوسيط في قانون التجارة: الصلح الواقي والإفلاس، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008، ص. 219.

² راشد راشد، المرجع السابق، ص. 284.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- الوفاء بديون حالة بغير الطريق النقدي أو الأوراق التجارية أو
بطريق التحويل أو غير ذلك من وسائل الدفع العادية:

تكون في هذه الحالة الديون حالة لكن يتم تسديدها بطرق غير عادية
من قبل المدين المفلس كتسديدها عن طريق المقاصة بين الحسابات المالية أو
عن طريق المبادلات الخدمائية، وفي حالة قيام المدين المفلس بذلك في فترة
الريبة يطبق عليه عدم النفاذ الوجوبي¹.

- الرهون العقارية الاتفاقية أو القضائية وكل حق احتكار أو رهن
حيازي يترتب على أموال المدين لديون سبق التعاقد عليها:

ويهدف المشرع من تطبيق عدم النفاذ الوجوبي على هذه التصرفات
الواردة في فترة الريبة إلى تحقيق المساواة بين الدائنين، لاسيما أن أصحاب
الرهون والامتيازات الخاصة لا يدخلون ضمن جماعة الدائنين، وبالتالي في
حالة منح المدين لحق رهن لدائن آخر في فترة الريبة يؤدي إلى مزاحمته لباقي
الدائنين الذين تم فتح إجراءات التفليسة من طرفهم².

2- عدم النفاذ الجوزاي:

ويقصد بها التصرفات القائمة في فترة الريبة والتي تكون فيها السلطة
التقديرية الكاملة للقاضي في تطبيق عدم النفاذ، ويتوقف ذلك على مدى إضرار

¹ عزيز العكيلي، الوسيط في شرح القانون التجاري: أحكام الإفلاس والصلح الواقي-دراسة مقارنة-، دار
الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 187.

² بن عنتر ليلي، المرجع السابق، ص. 211.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

التصرف بمصلحة الدائنين. وتتمثل هذه التصرفات في التصرفات الخارجة
عن نطاق عدم النفاذ الوجوبي والمنصوص عليها في المادة 247 من القانون
التجاري.

وحددت المادة 249 من ذات القانون الحالات التي تندرج ضمن عدم
النفاذ الجوازي والتي جاءت على سبيل المثال، وتتمثل في:

- العقود الناقلة للملكية على سبيل التبرع في حالة إبرامها خلال 6 أشهر السابقة لتاريخ التوقف عن الدفع،
- كل التصرفات بعوض المبرمة بعد التوقف عن الدفع،
- الوفاء بالديون الحالة بالطرق العادية بعد تاريخ التوقف عن الدفع،
- كل تأمين ناشئ في وقت نشوء الدين،

الفرع الثاني: الآثار بالنسبة للدائنين

عمل المشرع على حماية الدائنين من بعضهم البعض من خلال منع
الدعوى والإجراءات الانفرادية ضد المدين، وكذا سقوط آجال الديون لتصبح
حالة الأداء، بالإضافة إلى قيد رهن للدائنين.

أولاً: وقف الدعوى والإجراءات الانفرادية

تحقيقاً لمبدأ المساواة بين الدائنين فإنه بمجرد صدور الحكم بشهر
الإفلاس أو التسوية القضائية تتوقف جميع الدعوى التي كان الدائنون قد
رفعوها على المدين قبل إفلاسه، وتتوقف جميع إجراءات التنفيذ سواء على

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

عقارات المدين المفلس أو منقولاته ويحل محله في ذلك الوكيل المتصرف
القضائي¹.

غير أنه يسري هذا المنع على جماعة الدائنين المرتهنين وأصحاب
الامتياز الخاص، إذ لا يؤثر الإفلاس على حقهم في التنفيذ على الأموال
المضمونة.

وعليه يهدف وقف الإجراءات الانفرادية إلى منع التنفيذ على أموال
المدين المفلس بشكل انفرادي ولمصلحة أحد الدائنين دون سواه، ووقف توقيع
الحجز على منقولات أو عقارات المدين المفلس لصالحه من أجل استيفاء دينه
دون باقي الدائنين.

ويستمر وقف الدعاوى والإجراءات الانفرادية طيلة فترة الإفلاس أو
التسوية القضائية إلى غاية انتهاء التقلية من خلال المصادقة على الصلح أو
قيام الاتحاد².

ثانيا: سقوط آجال الديون

طبقا للمادة 1/246 من القانون التجاري فإنه يؤدي الحكم بشهر الإفلاس
أو التسوية القضائية إلى جعل الديون غير المستحقة حالة الأجل بالنسبة للمدين
وذلك بقوة القانون، وتجدر الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بسقوط آجال الديون

¹ المادة 245 من القانون التجاري.

² إلياس ناصيف، المرجع السابق، ص. 282.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

التي على المدين المفلس، أما الديون التي له لدى الغير فلا تخضع لهذا الإجراء،
إذ لا يجوز للوكيل المتصرف القضائي مطالبة الغير بالديون غير المستحقة.

ثالثاً: رهن جماعة الدائنين

استناداً إلى المادة 254 من القانون التجاري فإنه بمجرد صدور الحكم
بالإفلاس أو التسوية القضائية، يجب على الوكيل المتصرف القضائي تقييد
رهننا على جميع أموال المدين المفلس الحاضرة والمستقبلية كضمان لاستيفاء
حقوقهم، لا سيما أنّ المدين المقبول في التسوية القضائية يحق له التصرف في
أمواله وبالتالي قد يقوم بتصرف يمس بمصلحة الدائنين. كما يهدف هذا الإجراء
إلى إعلام الغير بشهر إفلاس المدين باعتبار أن إجراءات الرهن تتطلب الشهر،
وبذلك يمتنع الغير عن التعامل مع المدين المفلس¹.

المطلب الثاني: انتهاء التفليسة

تنتهي التفليسة بالصلح أو حالة الاتحاد، إذ يؤدي إجراء الصلح إلى
التسوية القضائية وفي حالة عدم تحقيق الصلح تنتهي التفليسة باتحاد الدائنين
بقوة القانون.

الفرع الأول: الصلح

وسنتعرف فيما يلي على مفهوم الصلح، إجراءاته وآثاره.

¹ عزيز العكيلي، المرجع السابق، ص.190.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

أولاً: مفهوم الصلح

إنّ ما يميّز الإفلاس عن التسوية القضائية هو الصلح، إذ تهدف التسوية
القضائية إلى تحقيق الصلح بين المدين ودائنيه، ونشير إلى أنه يمكن تحويل
التسوية القضائية إلى إفلاس غير أنه لا يمكن حدوث العكس¹.

ويقصد بالصلح الاتفاق المبرم بين المدين ودائنيه تحت الرقابة
القضائية، ويتم الموافقة عليه بالأغلبية المزدوجة للدائنين والتصديق عليه من
طرف المحكمة، ويتعهد الدائن بمقتضاه بتسديد ديونه كلياً أو جزئياً سواء بشكل
فوري أو بعد أجل معيّن².

غير أنه لا يطبق إجراء الصلح إلا على المدين حسن النية، فلا يجوز
تطبيقه على المدين المفلس بالتدليس، وهذا ما نصت عليه المادة 322 من
القانون التجاري. أما المفلس بالتقصير فيجوز تطبيق إجراء الصلح عليه حسب
جسامة التقصير الصادر عن المدين³.

ثانياً: إجراءات الصلح

تتمثل هذه الإجراءات في:

¹ انظر المادتين 236 و238 من القانون التجاري.

² شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 82.

³ شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 83.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

1- استدعاء الدائنين:

بعد قبول المدين في التسوية القضائية يقوم القاضي المنتدب باستدعاء الدائنين المقبولة ديونهم في أجل 3 أيام التي تلي إقفال كشف الديون، وفي حالة وجود نزاع ففي أجل 3 أيام من القرار الصادر من المحكمة¹. ويتم استدعاءهم من خلال إخطارات تنشر في الصحف المختصة بالإعلانات القانونية، أو ترسل إليهم فرديا من طرف الوكيل المتصرف القضائي². ويجب أن يبين في الاستدعاء الهدف من الجمعية ألا وهو إبرام الصلح بين المدين ودائنيه في حالة وجود اقتراح للصلح، أما في حالة عدم وجوده فتقوم الجمعية بإثبات قيام حالة الاتحاد. وترفق بالاستدعاء خلاصة موجزة لتقرير الوكيل المتصرف القضائي بخصوص الصلح، ونص مقترحات المدين ورأي المراقبين.

2- الاتفاق على مضمون الصلح:

يحضر الجمعية العامة الدائنون المقبولة ديونهم بصفة نهائية أو مؤقتة وهذا حسب المادتين 314 و317 من القانون التجاري باعتبارهم يتمتعون بحق التصويت، بينما لا يحق للدائنين المرفوضة ديونهم التصويت. كما لا يحق للدائنين ذوي التأمينات العينية المشاركة في التصويت على الصلح³، غير أنه يجوز استثناء قبول مشاركتهم في التصويت على الصلح في حالة تنازلهم عن تأميناتهم لصالح جماعة الدائنين قبل التنفيذ عليها، فيتحولون بذلك إلى دائنين

¹ المادة 317 من القانون التجاري.

² المادة 314 من القانون التجاري.

³ المادة 319 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

عاديين، ويصبح التنازل نافذا بقوة القانون بمجرد التصديق على الصلح¹. كما
يمكن أن يحضر الدائنون بأنفسهم أو بواسطة ممثليهم بموجب تفويض منهم.

وباعتبار أن الصلح سيكون لمصلحة المدين، فيحق للدائنين اشتراط
الشروط التي تناسبهم دون المساس بطبيعة الديون أو الإخلال بمبدأ المساواة
بين الدائنين. ويتضمن الصلح بناء على اقتراحات المدين إما:

✓ تقسيط دفع الديون:

أي يتم الاتفاق على منح آجال جديدة للمدين لتسديد الديون على أقساط،
ولا يحق في هذه الحالة لأي دائن المطالبة بدينه قبل حلول الأجل الجديد لسداد
كل قسط من الدين².

✓ التخفيض من نسبة الديون:

حسب المادة 1/334 من القانون التجاري فإنه يمكن أن يتضمن الصلح
تنازل الدائنين للمدين عن جزء من ديونهم، ويختلف الصلح في هذه الحالة عن
الإبراء المنصوص عليه في المادة 305 من القانون المدني وما يليها، إذ يترتب
عن الإبراء التنازل عن الدين بأكمله، بينما يشمل التنازل في الصلح جزء من
الدين³.

¹ المادة 3/319 من القانون التجاري.

² المادة 333 من القانون التجاري.

³ بن عنتر ليلي، المرجع السابق، ص. 267.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

✓ الصلح بشرط الوفاء عند الميسرة:

حيث نصت المادة 2/334 من القانون التجاري على إمكانية الاتفاق
على الصلح شريطة الوفاء بالدين عند اليسر أي عند تحسّن أمره المادية،
وبما أن المشرع لم يحدد المقصود باليسر فتبقى السلطة التقديرية للمحكمة في
تحديد مدى يسر المدين من عدمه¹.

3- التصويت على الصلح:

تنعقد الجمعية برئاسة القاضي المنتدب في التاريخ والمكان والساعة
المحددة من طرفه، ويتم التصويت على الصلح بالأغلبية المزدوجة، أي
الأغلبية العددية من جهة والديون من جهة أخرى.

✓ الأغلبية العددية:

ويقصد بها أغلبية² أصوات الدائنين المقبولة ديونهم، وكل دائن يمتلك
صوتا واحدا مهما كانت قيمة دينه، وفي حالة وفاة أحد الدائنين يحق لورثته
التصويت بدلا عنه ولكن دائما بصوت واحد مهما كان عددهم. ويجوز للدائنين
عدم قبول الصلح إلا لصالح أحد الشركاء المتضامنين دون الباقي، فيعفى في

¹ المرجع نفسه، ص. 268.

² تمثل الأغلبية: النصف + 1.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

هذه الحالة من تحقق لصالحه الصلح الخاص من أية مسؤولية، وتبقى أموال
الشركة تحت نظام الاتحاد¹.

✓ أغلبية الديون:

يجب أن يمتلك الدائنون الموافون على الصلح ثلثي 3/2 مجموع الديون
المقبولة، ولا تحتسب الديون الممتازة أو المضمونة برهن أو حق تخصيص
وهذا ما نصت عليه المادة 319 من القانون التجاري.

ويشترط المشرع توافر الأغلبية المزدوجة لتفادي أي تعسف من قبل
الدائنين سواء بعدهم أو بقيمة ديونهم عملاً بمبدأ المساواة بينهم².

وتتلخص نتائج التصويت فيما يلي:

في حالة عدم توافر الأغليبتان فلا يتحقق الصلح ويصبح الدائنون في
حالة اتحاد بقوة القانون.

في حالة توافر الأغليبتان يتحقق الصلح وتتم المصادقة عليه من طرف
المحكمة عند انعقاد الجلسة وإلا كان باطلاً.

في حالة توافر أغلبية واحدة يتم تأجيل المداولة لمدة 8 أيام، ثم تنعقد
الجمعية الثانية لمناقشة إجراء الصلح من جديد، ويتم إلغاء التصويت السابق.

¹ المادة 3/318 من القانون التجاري.

² شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 86.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

ويجوز لكل دائن أن يصوّت عكس ما صوّت عليه في الجمعية الأولى، كما لا
يجوز للمفلس أن يقدم اقتراحات جديدة، وتبقى موافقات الدائنين في الجمعية
الأولى سارية المفعول ما لم يحضروا الاجتماع الثاني لتعديلها¹.

يؤدي الاجتماع الجديد إلى نتيجتين، إما:

توافر الأغليبتان وبالتالي تحقق الصلح

عدم توافر الأغليبتان أو توافر إحدهما دون الأخرى فيفشل الصلح
ويصبح الدائنون في هذه الحالة في حالة اتحاد، ولا يجوز تأجيل جلسة الصلح
مرة أخرى.

4- المعارضة في الصلح:

أجاز المشرع بموجب المادة 323 من القانون التجاري لكل الدائنين
الذين كان لهم الحق في المشاركة في جمعية الصلح أو الذين يملكون ديونا ثابتة
ومقبولة فيه، الاعتراض عليه. ولا تقتصر المعارضة على الدائنين المتغيّبين
عن جلسة التصويت على الصلح فحسب، بل يمكن المعارضة من قبل الدائنين
الحاضرين في جمعية الصلح سواء صوّتوا بقبول أو رفض الصلح. ويجب أن
تكون المعارضة مسببة كما يجب إبلاغها للمدين والوكيل المتصرف القضائي
في 8 أيام التالية للصلح وإلا كانت باطلة.

¹ المادة 320 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

5- المصادقة على الصلح:

يرجع اختصاص التصديق على الصلح للمحكمة التي قضت بالتسوية
القضائية أو الإفلاس، ويتم طلب متابعة التصديق على الصلح من الطرف الذي
يهمه التعجيل طبقاً للمادة 325 من القانون التجاري، سواء كان المدين أو
الوكيل المتصرف القضائي، ولا يمكن للمحكمة الفصل فيه إلا بعد مرور 8
أيام من تاريخ الصلح.

6- آثار الصلح:

يترتب عن الصلح الآثار التالية:

قيام الوكيل المتصرف القضائي ببيع الأموال المتخلى عنها وتوزيعها
على الدائنين حسب نصيب كل واحد منهم،

بقاء الأموال غير المشمولة بالتخلي مملوكة للمدين المفلس، وتطبق
أحكام الاتحاد على البيع وتوزيع الثمن على الدائنين،

في حالة عدم كفاية الأموال بعد البيع لا جبر المدين على الدفع، بل تبقى
هذه الديون أو الأجزاء غير المدفوعة منها عالقة في ذمة المدين، ولا يمكن في
هذه الحالة رد اعتباره إلا بعد تسديدها كلها، أما إذا بقي من عملية البيع أموال
تزيد عن الديون فتترك في هذه الحالة للمدين باعتباره ملكه ومن حقه لوحده¹.

¹ شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 91.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

الفرع الثاني: حالتى الاتحاد وردّ الاعتبار

تعدّ حالة الاتحاد الحل الذي ينتهي به الإفلاس أو التسوية القضائية في حالة عدم تحقيق الصلح، كما يمكن رد اعتبار التاجر المفلس وفق شروط قانونية معينة. وهذا ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي:

أولاً: حالة الاتحاد

يعتبر الاتحاد القرار النهائي على انقضاء الصفة التجارية للتاجر المفلس نتيجة مساسه بعنصر الائتمان في المعاملات التجارية، من خلال تصفية أمواله وتوزيعها على دائنيه. ويعرّف الاتحاد بأنه: "اجتماع الدائنين جميعهم دون استثناء في كتلة منظّمة، وذلك بهدف بيع أموال المدين المفلس وتوزيع ثمنها عليهم"¹.

ورغم أنّ حالة الاتحاد تهدف إلى انتهاء إجراءات التقلية مثلها مثل إجراء الصلح إلا أنها تختلف عن هذا الأخير في المضمون، إذ يترتب عن الصلح التنازل عن بعض الديون بعد موافقة أغلبية الدائنين، بينما يبقى المدين المفلس ملزماً بتسديد الأجزاء المتبقية من الديون التي لم تغطيها أموال المدين. كما يتضمّن إجراء الصلح الدائنين العاديين وأصحاب الامتياز العام فقط دون أصحاب الرهون والامتياز الخاص باعتبار أنّ ديونهم مضمونة، بينما تتضمّن حالة الاتحاد جميع الدائنين دون استثناء². وتستدعى الجمعية من طرف القاضي

¹ إلياس ناصيف، المرجع السابق، ص. 151.

² راشد راشد، المرجع السابق، ص. 340.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

المنتدب وفقا لأحكام المادتين 314 و316 من القانون التجاري، ففي حالة المصادقة على الصلح تسمى في هذه الحالة "جمعية الدائنين"، أما في حالة عدم تحقيق الصلح فنكون أما "اتحاد دائنين".

ويتكوّن اتحاد الدائنين حسب المادة 349 من القانون التجاري بمجرد إشهار الإفلاس أو تحوّل التسوية القضائية، ويقوم الوكيل المتصرف القضائي بتسوية الأصول، كما يضع كشفا بالديون من دون الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة 277 من القانون التجاري والتي تنص على أنه: "في حالة الإفلاس، إذا ارتأى وكيل التفليسة استغلال المحل التجاري، لا يكون له هذا إلا بعد إذن المحكمة بناء على تقرير القاضي المنتدب بإثبات أن المصلحة العامة أو مصلحة الدائنين تقضي ضرورة ذلك".

وعليه تقضي هذه المادة بالترتيب في تصفية الأصول في حالة استغلال الوكيل المتصرف القضائي للمحل التجاري، فقد ينتج عن ذلك أرباحا تضاف إلى أموال التفليسة لتوزّع بين الدائنين، أما في حالة ما إذا تترتب عن ذلك ديونا جديدة فيكون الدائنين الجدد دائنين لجماعة الدائنين، ويأخذون حقوقهم من أموال التفليسة قبل توزيعها على الدائنين السابقين¹.

وحسب المادة 349 من القانون التجاري فإنّ الوكيل المتصرف القضائي يقوم بتصفية الجانب الإيجابي من الذمة المالية للمدين المفلس، فيقوم
ب:

¹ شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 92.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

- تحصيل حقوق وديون المدين المفلس المتبقية لدى الغير،
- يجوز له وفق المادة 350 من القانون التجاري بيع بضائع ومنقولات المدين المفلس بالمزاد العلني دون إذن القاضي المنتدب،
- بيع العقارات بعد الحصول على إذن من القاضي المنتدب وذلك خلال ثلاثة أشهر، ويمكن للدائنين المرتهنين عقاريا أو ذوي الامتياز ملاحقة البيع الجبري لهذه العقارات في مهلة شهرين من تاريخ تبليغهم الحكم بإشهار الإفلاس، وفي حالة عدم قيامهم بذلك يتعين على الوكيل المتصرف القضائي القيام بعملية البيع في مهلة شهر بإجراءات الحجز العقاري،
- ترتيب وتصنيف الدائنين،
- توزيع مبلغ الأصول بعد طرح المصاريف بما فيها مصاريف الإفلاس والإعانات الممنوحة للمدين المفلس وأسرته، والمبالغ المدفوعة للدائنين ذوي الامتياز بين جميع الدائنين بنسبة ديونهم المحققة والمقبولة، ويحتفظ بالحصة المطابقة للديون التي لم يتم البث فيها نهائيا وخاصة أجور مديري الشركة، طالما لم يفصل في وضعيتهم حسب المادة 353 من القانون التجاري.

ينحلّ الاتحاد بقوة القانون بعد قفل الإجراءات، دون الحاجة إلى اجتماع الدائنين مع الوكيل المتصرف القضائي، أو إلزام هذا الأخير بتقديم تقرير عن

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

سير عمليات التصفية¹، وعليه فإن الاتحاد ينحل دون حاجة إلى صدور قرار
من جمعية الاتحاد أو من القاضي المنتدب أو حكم من المحكمة².

وعليه فإنه بانتهاء الاتحاد يتم إقفال التفليسة إما بشكل نهائي في حالة
انقضاء الديون، أو بشكل مؤقت في حالة عدم كفاية الأصول.

1- إقفال التفليسة لانقضاء الديون:

تنقضي إجراءات التفليسة في هذه الحالة نظرا لتسديد المدين لكل ديونه
أي في حالة زوال مصلحة جماعة الدائنين³، وحسب المادة 357 من القانون
التجاري فإنه للمحكمة أن تقضي ولو تلقائيا بإقفال الإجراءات عند عدم وجود
ديون مستحقة أو عندما يكون تحت تصرف الوكيل المتصرف القضائي ما
يكفي من المال لتسديد الديون. ولا يجوز إصدار الحكم بالإقفال لانقضاء الديون
إلا بناء على تقرير من القاضي المنتدب يثبت تحقيق واحد من الشرطين
المتقدمين، ويضع الحكم حدًا نهائيًا للإجراءات بإعادة كافة حقوق المدين إليه
وإعفائه من كل إسقاطات الحق التي كانت قد لحقت به. ويترتب عن هذا الحكم
رفع اليد عن رهن جماعة الدائنين.

وعليه، يشترط لإقفال التفليسة نهائيًا توافر الشروط التالية:

¹ المادة 354 من القانون التجاري.

² بن عنتر ليلي، المرجع السابق، ص. 289.

³ عزيز العكيلي، المرجع السابق، ص. 260.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون

خاص

-
- قيام المفلس بتسديد كل ديونه المستحقة، بما فيها النفقات العادية والقضائية والفوائد،
 - إيداع ما يكفي من الأموال لسداد جميع الديون التي في ذمة المدين والمقبولة بعد تحقيقها لدى الوكيل المتصرف القضائي،
 - تقديم تقرير من القاضي المنتدب إلى المحكمة يثبت فيه تحقق أحد الشرطين المذكورين سابقا.

ويترتب عن إقفال التفليسة لانقضاء الديون مجموعة من الآثار التي تعيد الحياة التجارية للتاجر، وتتمثل في:

- رفع غل اليد عليه واسترجاع حقه في التصرف في أمواله بكل حرية،
 - زوال جماعة الدائنين وبالتالي زوال مهام كل من الوكيل المتصرف القضائي والقاضي المنتدب،
 - رفع الرهن المسجل على أموال المدين،
 - رد الاعتبار التجاري فورا وبقوة القانون طبقا للمادة 357 من القانون التجاري التي تقضي باسترجاع المدين لكل حقوقه التي سقطت عنه والإعفاءات التي طالته بمجرد قفل التفليسة لسداد الديون.
- 2- إقفال التفليسة لعدم كفاية الأصول:

حسب المادة 355 من القانون التجاري فإنه في حالة إقفال التفليسة لعدم كفاية الأصول يجوز للمحكمة بناء على تقرير من القاضي المنتدب أن تحكم بقفل التفليسة ولو من تلقاء نفسها. غير أنه في حالة ظهور أموال جديدة لدى

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

المدين المفلس يطلب الوكيل المتصرف القضائي من المحكمة فتح إجراءات
التفليسة من جديد، ويحق لكل ذي مصلحة طلب ذلك¹.

ويترتب عن إقفال التفليسة لعدم كفاية الأصول الآثار التالية:

- استعادة الدائنين لحقهم في مباشرة الإجراءات والدعاوى الفردية،
وهذا ما نصت عليه المادة 2/355 من القانون التجاري،
- عدم رفع غل اليد على المدين المفلس، ولا يحق له إدارة أمواله أو
التصرف فيها أو مباشرة الأعمال التجارية،
- استمرار مهام الوكيل المتصرف القضائي ومراقبته لظهور أموال
جديدة للمدين،
- استمرار جماعة الدائنين مع استمرار قيام الرهن القائم لمصلحتهم.

ثانيا: رد الاعتبار التجاري

يعرف رد الاعتبار بأنه استعادة المدين المفلس لحقوقه التي سقطت
نتيجة الحكم بشهر إفلاسه، أي إزالة حكم إدانته²، ونفرق بين رد الاعتبار
القانوني ورد الاعتبار القضائي.

1- رد الاعتبار القانوني:

¹ المادة 356 من القانون التجاري.

² عزيز العكلي، المرجع السابق، ص. 308.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

ويقصد به حسب المادة 358 من القانون التجاري رد الاعتبار بقوة القانون لكل تاجر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنوياً، أشهر إفلاسه أو تم قبوله في التسوية القضائية شريطة أن يكون قد أوفى بكامل الديون التي عليه من أصول ومصاريف.

وبالنسبة للشريك المتضامن يتم رد اعتباره بقوة القانون عندما يثبت أنه أوفى كافة ديون الشركة في حالة استقافته من الصلح المنفرد، وفي حالة اختفاء أحد الدائنين أو غيابه أو رفض قبوله، يودع المبلغ المستحق في هذه الحالة لدى خزانة الأمانات والودائع ويكون الإثبات بالإيداع بمثابة مخالفة¹، كما يجوز رد اعتبار المدين المفلس أو المقبول في التسوية القضائية بعد وفاته مع الإشارة إلى عدم تطبيق رد الاعتبار القانوني على التاجر المفلس بالتدليس أو بالتقصير.

2- رد الاعتبار القضائي:

ويقصد به السلطة التقديرية للمحكمة في منح رد الاعتبار للمدين المفلس عند ثبوت استقامته حسب الحالتين المنصوص عليها في المادة 359 من القانون التجاري، ألا وهما:

– عند حصول المدين على صلح وتسديد الحصص المتفق عليها كاملة، ويطبق هذا الحكم على الشريك المتضامن المتحصل على صلح منفرد،

¹ شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 98.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

– إثبات إبراء الدائنين له من كامل الديون وموافقهم الجماعية على
رد اعتباره.

وتأخذ في ذلك المحكمة بعين الاعتبار الجهود المبذولة من طرف المدين
لتسديد ديونه¹.

ولقد نظمّ المشرع إجراءات رد الاعتبار بموجب المواد من 360 إلى
368 من القانون التجاري علما أنه من اختصاص المحكمة التي قضت
بالإفلاس أو التسوية القضائية، وتتمثل هذه الإجراءات في:

إيداع طلب رد الاعتبار التجاري بكتابة ضبط المحكمة مصحوبا
بالمستندات الثبوتية للوفاء أو الإبراء²،

إعلان الطلب من قبل كاتب ضبط المحكمة عن طريق نشره في إحدى
الصحف المعتمدة لقبول الإعلانات القانونية³،

يحق لكل دائن لم يستوف حقوقه كاملة أن يعارض في رد الاعتبار
التجاري خلال شهر واحد من تاريخ هذا الإعلان، وذلك بإيداعه عريضة مسببة
ومدعمة بالوثائق الثبوتية لدى كتابة الضبط⁴،

¹ شريقي نسرين، المرجع السابق، ص. 99.

² المادة 360 من القانون التجاري.

³ المادة 361 من القانون التجاري.

⁴ المادة 362 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

يوجه رئيس المحكمة المختصة جميع المستندات إلى وكيل الجمهورية
لدى محكمة موطن المدعي ويكلفه بجمع كافة الاستعلامات عن صحة الوقائع
الدلى بها ويتم ذلك خلال شهر واحد¹ ،

بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادتين 362 و363 يحيل
وكيل الجمهورية إلى المحكمة المرفوع إليها الطلب نتيجة التحقيقات
المنصوص عليها فيما تقدم مشفوعة برأيه المسبب²،

يتم الفصل في الطلب والمعارضات المرفوعة بموجب حكم واحد، وفي
حالة رفض الطلب لا يجوز تجديده إلا بعد انقضاء عام واحد، وفي حالة قبوله
يتم تسجيل الحكم في سجل المحكمة التي أصدرته ومحكمة موطن الطالب، كما
يتم تبليغ كاتب الضبط لوكيل الجمهورية التابع له محل ميلاد الطالب، ملخصا
عن الحكم ليؤشر عليه في الصحيفة القضائية إزاء التصريح بإشهار الإفلاس
أو التسوية القضائية³.

وبمجرد رد اعتبار المدين يمكنه ممارسة نشاطه التجاري واسترجاع
حقوقه المدنية والسياسية.

¹ المادة 363 من القانون التجاري.

² المادة 364 من القانون التجاري.

³ المادة 365 من القانون التجاري.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

الخاتمة:

تسمح مادة الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية القضائية لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص القانون الخاص بالتعرّف على أهم المواضيع التي تتضمنها المعاملات التجارية، والاستفادة من المعارف المكتسبة في هذه المادة وتطبيقها ميدانيا من خلال حل النزاعات وكذا تقديم الاستشارات القانونية في هذا المجال.

إذ تعد الأوراق التجارية من أبرز السندات المستعملة من قبل التجار بمختلف أنواعها نظرا لخاصيتي السرعة والانتمان في القانون التجاري، كما يعدّ نظام الإفلاس والتسوية القضائية من بين القضايا الشائكة التي قد يجتاحها التاجر في حياته التجارية.

كما تعد هذه المادة الأساس القانوني لباقي المواد التجارية التي قد يدرسها الطالب خلال سنوات الماستر، والتي تسمح له باكتساب معارف قبلية في هذا المجال.

- قائمة المصادر والمراجع:
- قائمة المصادر:
- النصوص القانونية:

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن
القانون التجاري، الجريدة الرسمية المؤرخة في 19 ديسمبر 1975، العدد
101.
- المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 أبريل 1995
المعدل والمتمم للأمر 59-75 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية
المؤرخة في 27 أبريل 1993، العدد 27.
- القانون رقم 13-22 المؤرخ في 12 يوليو 2022 المعدل والمتمم
للقانون 09-08 المؤرخ في 25 فيفري 2005 المتضمن قانون الإجراءات
المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 17 يوليو 2022، العدد 48.
- **الكتب باللغة العربية:**
- أحمد محمد محرز، العقود التجارية ونظام الإفلاس، دار الكتب
القانونية، مصر، 2003
- بن عنتر ليلي، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري
الجزائري، بيت الأفكار، الجزائر، 2020
- راشد راشد، الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية في
القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- سميحة القيلوبي، الأوراق التجارية، دار النهضة العربية، مصر،
1990
- الصادق العابد، الأوراق التجارية من الإنشاء إلى الإيفاء، مجمع
الأطرش للكتاب المختص، مصر، 2016
- صفوت ناجي بهنساوي، القانون التجاري الأوراق التجارية، دار
النهضة العربية، مصر، 1993

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- عبد القادر البقيرات، القانون التجاري: السندات التجارية،
مسارات علمية للنشر، الجزائر، 2022
- عزيز العكيلي، الوسيط في شرح القانون التجاري: أحكام الإفلاس
والصلح الواقعي-دراسة مقارنة-، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- علي حسن يونس، الأوراق التجارية، دار الفكر العربي، مصر،
2008
- محمد فريد العريني، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية،
مصر، 1993
- نادية فضيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة،
الجزائر، 2006

➤ الكتب باللغة الأجنبية:

- C. GAVALDA et J. STOUFFLET, Droit commercial, éd. P.U.R, France, 1978
- F. PEROCHON, Entreprise en difficulté, instruments de crédit et de paiement, L.J.D.J., France, 2003
- Louis Nougier, Des lettres de change et des effets de commerce en général, Hauman, France, 2010
- Yves Guyon, Droit des affaires, entreprises en difficultés, redressement judiciaire, faillite, éd. Economica, France, 1993.

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

الفهرس:

مقدمة	1.....
الفصل الأول: الأوراق التجارية	3.....
المبحث الأول: الأوراق التجارية التي تمثل حقا نقديا	6.....
المطلب الأول: السفتجة	6.....
الفرع الأول: إنشاء السفتجة	7.....
الفرع الثاني: تظهير السفتجة	17.....
الفرع الثالث: ضمانات الوفاء بالسفتجة	22.....
الفرع الرابع: الوفاء بالسفتجة	28.....
الفرع الخامس: انقضاء الالتزام الصرفي	32.....
المطلب الثاني: الشيك والسند لأمر	33.....

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

- 33..... الفرع الأول: الشيك
- 40..... الفرع الثاني: السند لأمر
- 42..... المبحث الثاني: الأوراق التجارية التي لا تمثل حقا نقديا
- 42..... المطلب الأول: سند الخزن وسند النقل
- 43..... الفرع الأول: سند الخزن
- 44..... الفرع الثاني: سند النقل
- 45..... المطلب الثاني: عقد تحويل الفاتورة
- 46..... الفرع الأول: حقوق والتزامات المنتمي
- 47..... الفرع الثاني: حقوق والتزامات الوسيط
- 48..... الفصل الثاني: الإفلاس والتسوية القضائية
- 51..... المبحث الأول: شروط الإفلاس وكيفية إدارته
- 51..... المطلب الأول: شروط الإفلاس
- 51..... الفرع الأول: الشروط الموضوعية

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مادة الأوراق التجارية، الإفلاس
والتسوية القضائية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس حقوق - تخصص قانون
خاص

56.....	الفرع الثاني: الشروط الشكلية
64.....	المطلب الثاني: إدارة التفليسة
64.....	الفرع الأول: أشخاص التفليسة
69.....	الفرع الثاني: إجراءات التفليسة
74.....	المبحث الثاني: آثار الإفلاس وكيفية انتهائه
74.....	المطلب الأول: آثار الإفلاس
74.....	الفرع الأول: الآثار بالنسبة للمدين
82.....	الفرع الثاني: الآثار بالنسبة للدائنين
84.....	المطلب الثاني: انتهاء التفليسة
84.....	الفرع الأول: الصلح
92.....	الفرع الثاني: حالتى الاتحاد وردّ الاعتبار
101.....	الخاتمة:
138.....	قائمة المصادر والمراجع